

Distr.: General  
20 February 2017  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والعشرون

١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

إندونيسيا

\* هذه الوثيقة مستنسخة بالصيغة التي وردت بها. ولا يعرب محتواها ضمناً عن أي رأي من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01922(A)



\* 1 7 0 1 9 2 2 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	- أولاً
٣	.....	المنهجية وعملية التشاور	- ثانياً
٣	.....	متابعة توصيات عام ٢٠١٢ وما بعده	- ثالثاً
٣	.....	التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان	ألف -
٤	.....	التعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجهات أخرى	باء -
٥	.....	الأطر المعيارية والتعليمية والمؤسسية لحقوق الإنسان	جيم -
٧	.....	التعاون مع المجتمع المدني	دال -
٨	.....	تعزيز حقوق المرأة والفئات الضعيفة	هاء -
١٦	.....	العمال المهاجرون	واو -
١٨	.....	مكافحة الاتجار بالبشر والرق	زاي -
١٩	.....	حرية الفكر والوجدان والدين	حاء -
٢٠	.....	سيادة القانون والحكم الرشيد	طاء -
٢٢	.....	تنقيح القانون الجنائي	ياء -
٢٣	.....	المدافعون عن حقوق الإنسان	كاف -
٢٣	.....	حرية الرأي والتعبير	لام -
٢٥	.....	الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ميم -
٢٨	.....	خاتمة	- رابعاً

## أولاً - مقدمة

- ١- تؤكد إندونيسيا أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بوصفها بلداً يتعامل بجدية مع ولايته الدستورية والتزاماته بموجب المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وترى أن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من العوامل الحيوية لدعم الجهود الرامية إلى كفالة تمتع الجميع في إندونيسيا بحقوق الإنسان على وجه كامل.
- ٢- وقد قبلت إندونيسيا ١٥٠ توصية في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٢. وينصّب اهتمام هذا التقرير على متابعة تلك التوصيات<sup>(١)</sup>. ويتضمن التقرير أيضاً الخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا بشأن التوصيات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس التقرير مبادرات وطنية ودون وطنية مختلفة اتخذتها إندونيسيا بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، متجاوزاً بذلك التوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية.

## ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- ٣- يمثل هذا التقرير ثمرة التعاون في ما بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة في إندونيسيا، الذي نسقته وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان.
- ٤- وواصلت إندونيسيا التزامها بتأسيس عملية شاملة وشراكة تضم أصحاب مصلحة متعددين، عن طريق إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في عملية إعداد التقرير.
- ٥- واشتملت عملية إعداد هذا التقرير على سلسلة من الاجتماعات في عدة أجزاء من إندونيسيا، بغية الحصول على مساهمات من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وعقد فريق الاختبار مناقشات دورية لتقييم التقدم المحرز بشأن تلك التوصيات. وعُقدت أيضاً، في عام ٢٠١٢، حلقات عمل وطنية بشأن الاستعراض الدوري الشامل، بشأن تعميم التوصيات، وفي عام ٢٠١٦ بشأن المساهمات النهائية لأصحاب المصلحة.

## ثالثاً - متابعة توصيات عام ٢٠١٢ وما بعده

### ألف - التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>

- ٦- صدقت إندونيسيا منذ الاستعراض الدوري الشامل الماضي، على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، ثم أدمجت تلك الصكوك في قوانينها الوطنية<sup>(٣)</sup>. واعتمدت أيضاً تشريعات مختلفة بغرض المضي قدماً وتعزيز تنفيذ الاتفاقيات القائمة التي صدقت عليها<sup>(٤)</sup>.
- ٧- وفي أوائل عام ٢٠١٧، شرعت إندونيسيا في اتخاذ خطوات لاستئناف عملية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت نفسه، استمرت المداولات الوطنية بشأن أهمية التوقيع أو التصديق على الصكوك الدولية الأخرى.

٨- وتماشياً مع المداولات الجارية، أبدت إندونيسيا المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والتزمت بإدماجها في الأطر والآليات الوطنية القائمة. وتشمل بعض الأمثلة برنامج التشريعات الوطنية بشأن تنقيح القانون رقم ٢٦/٢٠٠٠ المتعلق بمحكمة حقوق الإنسان؛ وتعديل القانون الجنائي؛ وتنقيح القانون رقم ٣٩/٢٠٠٤ المتعلق بتنسيب العمال الإندونيسيين في الخارج وحمايتهم؛ ومشروع القانون المتعلق بالعمال المنزليين؛ علاوة على توقيع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في إندونيسيا على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء آلية وقائية وطنية لتعزيز تدابير مكافحة التعذيب.

## باء- التعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجهات أخرى<sup>(٥)</sup>

٩- على الصعيد العالمي، تؤكد إندونيسيا أهمية تعزيز التعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطرائق تشمل تيسير زيارات المقرر الخاصين إلى إندونيسيا<sup>(٦)</sup>. وآخر عملية تيسير هي زيارة السيدة راكيل رولنيك، المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق، في عام ٢٠١٣.

١٠- وستستقبل إندونيسيا في هذا العام السيد داريوس بوراس، المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، في زيارته المقرر لها آذار/مارس ٢٠١٧. وستيسر إندونيسيا أيضاً زيارة السيدة هلال إلفير، المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، المقرر لها الجزء الثاني من هذا العام.

١١- وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل إندونيسيا دعمها القوي للجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها هيئة لحقوق الإنسان، بوسائل تشمل إدماج حقوق الإنسان في الركائز الثلاث لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعن طريق تعزيز حماية حقوق الإنسان في المنطقة. واستضافت إندونيسيا، في آب/أغسطس ٢٠١٥، حلقة عمل إقليمية بشأن "حفظ كرامة الإنسان بمنع التعذيب وإساءة المعاملة في أوساط الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، بوصفها عضواً في المجموعة الأساسية للمبادرة المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب. وأعلنت إندونيسيا في حلقة العمل المذكورة، تدشين نموذج لتدريب المدربين، بصفة مبادئ توجيهية لأفراد إنفاذ القانون بشأن منع أفعال التعذيب، كما شجعت الدول الأعضاء في الرابطة على التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وتطبيقها.

١٢- وفي إطار منظمة التعاون الإسلامي، تؤدي إندونيسيا دوراً هاماً في ترسيخ أسس المفوضية المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان والمشاركة في أعمالها. وقد استضافت إندونيسيا الدورة الافتتاحية للمفوضية المستقلة، في عام ٢٠١٢. وشكل ذلك الاجتماع أساساً متيناً لتصميم أعمال اللجنة وتنفيذها.

١٣- واستضافت إندونيسيا أيضاً، في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع المفوضية المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان، حلقة دراسية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. واعتمدت الحلقة الدراسية إعلان جاكرتا الصادر عن المفوضية المستقلة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأوصى الإعلان بما يلي، ضمن أشياء أخرى: '١' إنشاء فريق عامل لوضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات من أجل مواءمة استراتيجيات التعليم الوطنية للدول الأعضاء من منظور التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ '٢' إجراء إصلاحات في مجال التعليم بالدول الأعضاء من خلال إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية ومناهج التدريب.

١٤- ولدى إندونيسيا قناعة راسخة بضرورة تعزيز الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان بين البلدان. وتواصل إندونيسيا في هذا الصدد، توسيع حواراتها الثنائية بشأن حقوق الإنسان مع البلدان المختلفة في المنطقة وفي خارجها.

### جيم- الأطر المعيارية والتعليمية والمؤسسية لحقوق الإنسان<sup>(٧)</sup>

١٥- تتواصل الجهود من أجل تعزيز الوعي والملكية لدى السكان والمسؤولين الحكوميين وجميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان. وينعكس ذلك، في جملة أمور، من خلال خطط التنمية الوطنية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، التي تجسّد خطة التنمية الوطنية التي أعلنها الرئيس جوكو ويدودو باسم ناوا سيتا (Nawacita). ولدى إندونيسيا رؤية إنمائية قائمة على حقوق الإنسان وتهدف إلى تعزيز إيجاد مجتمع ديمقراطي على أساس الرخاء والعدالة والمساواة وسيادة القانون<sup>(٨)</sup>. ولتحقيق هذا الهدف، أدرجت في أولويات الخطة الإنمائية مسائل الترويج لحكومة تتسم بالفعالية والديمقراطية والخلو من الفساد ويمكن الاعتماد عليها؛ وتحسين نوعية حياة جميع مواطني إندونيسيا؛ وتسريع التنمية الوطنية من خلال تطوير المناطق الهامشية.

١٦- ولا تزال خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان تشكل الإطار الوطني لتنفيذ المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجري تنفيذ الخطة الرابعة التي تغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تحت الإشراف المباشر للمكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية. وأنشئت أمانة مشتركة لكفالة فعالية الرصد والتقييم<sup>(٩)</sup>.

١٧- وأدجحت في الخطة الرابعة أيضاً المبادئ الواردة في سياسات وطنية وعلمية مختلفة مثل الاستراتيجية الوطنية بشأن الوصول للعدالة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حقوق الإنسان الأساسية، وأهداف التنمية المستدامة، وفي بعض التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وإذا قورنت الخطة الرابعة مع الخطط السابقة، فإن الخطة الرابعة تمثل وثيقة حثية يمكن من خلالها إدخال تعديلات سنوية على الأولويات والخطط بالاستناد إلى نتائج تقييم التنفيذ. وهي تشتمل أيضاً على آلية محسّنة للرصد والتقييم على جميع المستويات.

١٨- وتواصل إندونيسيا اتخاذ تدابير منها بناء القدرات على جميع المستويات بغية كفالة اتساق القوانين الفرعية مع القوانين الوطنية ومع الالتزامات بموجب معايير حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، درّبت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان ٣٧٥ شخصاً على صياغة الوثائق القانونية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتواصل إندونيسيا أيضاً استعراض الشرائع المحلية وبذل الجهود لتعديل جوانب عدم الاتساق فيها.

١٩- ولأغراض تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي، داومت إندونيسيا على عقد برامج منتظمة للتدريب والنشر بشأن الالتزامات والواجبات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهي برامج موجهة إلى طائفة واسعة من المتلقين، تشمل موظفي الخدمة المدنية وأفراد إنفاذ القانون والطلاب والمعلمين وقيادات المجتمعات المحلية، وتعالج مسائل مواضيعية مختلفة مثل قضاء الأحداث، ومكافحة التعذيب، وحقوق ملكية الأراضي، والاتجار بالبشر، وشؤون المواطنة، وحقوق المرأة والطفل.

٢٠- وتشمل بعض أمثلتها: '١' برامج وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان لنشر معارف حقوق الإنسان، التي تغطي ٢٤٥ ٤ جهازاً حكومياً، علاوة على دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان موجهة إلى ٤٥٠ مدرباً و٣٢٧ مؤسسة محلية، و٣٧٥ موجهاً محلياً لحقوق الإنسان في ١٥٩ مقاطعة وبلدية؛ '٢' برنامج وزارة الشؤون الداخلية المعتاد لتدريب وحدات الشرطة في مجال حقوق الإنسان على نطاق البلديات في إندونيسيا؛ '٣' برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٣٥/٢٠١٤ المتعلق بحماية الطفل.

٢١- ولا يزال إصلاح قوات الشرطة والقوات العسكرية ضمن أولويات جدول الأعمال الوطني. واستُحدثت برامج دراسية قائمة على حقوق الإنسان وأدجت في المناهج على جميع مستويات تدريب قوات الشرطة وقوات الدفاع الوطنية. وعلاوة على ذلك، أُدجت مبادئ حقوق الإنسان أيضاً في قواعد الاشتباك العسكرية. وعقدت دورات كثيرة لتدريب أفراد قوات الشرطة وقوات الدفاع في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها دورات عقدت بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الدولية.

٢٢- ونفَّذ بعض البرامج الخاصة بقوات الشرطة الوطنية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي تشمل: حلقة عمل بشأن "مبادئ حقوق الإنسان الدولية في ممارسة السلطات المخولة لأفراد الشرطة" موجهة لكبار المحققين في شمال وجنوب جزيرة سومطرة، وحلقة عمل لمدة يومين بشأن "القواعد والمعايير الدولية لعمل قوات الشرطة"، موجهة إلى فيلق القوات المتنقلة في تيمبكا، بابوا، وقد عقدت الحلقتان في عام ٢٠١٦. وتعاونت الشرطة الوطنية أيضاً مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إقامة دورات تدريب في مجال حقوق الإنسان للمحققين الجنائيين في ٣٢ مركزاً إقليمياً لقوات الشرطة.

٢٣- وتشمل بعض البرامج الخاصة بقوات الدفاع ما يلي: '١' برنامج التثقيف في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لجميع الأفراد العسكريين في إندونيسيا، الذي نفذته وزارة الدفاع بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، في عام ٢٠١٦؛ '٢' حلقات دراسية عن "تنفيذ القانون الإنساني وحقوق الإنسان في مجال الدفاع الوطني"، في عام ٢٠١٣؛ وعن "الحرب الإلكترونية من منظور القانون الإنساني وحقوق الإنسان" في عام ٢٠١٥؛ وعن "الدفاع الوطني من منظور حقوق الإنسان". ولأغراض مواصلة تعزيز قدرة الأفراد العسكريين في قطاع العدالة، عقدت وزارة الدفاع في عام ٢٠١٦، بالتعاون مع معهد القانون الدولي الذي يوجد مقره في الولايات المتحدة الأمريكية، حلقة عمل بشأن "القانون المقارن: نظام العدالة العسكرية بين إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية".

٢٤- ولا تزال الحكومة ملتزمة بتنفيذ تدريب شامل في مجال حقوق الإنسان لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بما في ذلك من يوجد منهم في بابوا. وفي عام ٢٠١٦، نفذت برامج مختلفة في بابوا، بالتعاون مع الحكومات الإقليمية والمحلية، وبدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتشمل بعض البرامج حلقات دراسية وتدريبية على النهج القائم على حقوق الإنسان في تنفيذ واجبات الشرطة الوطنية ومنع العنف الجنسي. وستواصل إندونيسيا رصد هذه البرامج وتقييم فعاليتها في استمرار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بابوا.

٢٥- وتواصل إندونيسيا دعم المدن في جميع أنحاء الأرخيبيل في التنافس على لقب المدينة نصيرة لحقوق الإنسان، بالاستناد إلى لائحة وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان

رقم ٢٥/٢٠١٣، بشأن حقوق الإنسان. وتشيد إندونيسيا بمدن باندونغ، وسورابايا، ويوغياكارتا، وبانتاينغ، وونوسوبو، على جهودها الملموسة في سبيل الحصول على لقب مدينة حقوق الإنسان، وتشجع المدن الأخرى في البلد على الاقتداء بها. وقد وظّفت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان مناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦، لتمنح ٢٢٨ مقاطعة ومدينة في جميع أنحاء إندونيسيا جوائز على استيفاء شروط الحصول على لقب "مدينة حقوق الإنسان". وتشيد إندونيسيا بدور المجتمع المدني في دعم ترسيخ مفهوم مدينة حقوق الإنسان.

٢٦- وقد أدمجت الحكومة معايير ومفهوم احترام حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية على جميع مستويات التعليم، من منطلق فهمها للدور الحيوي الذي يؤديه نظام التعليم في تعزيز حقوق الإنسان. وأجرت وزارة التعليم والثقافة تدريبات في مجال حقوق الإنسان في بعض المؤسسات التعليمية. وخلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، عقدت دورات تدريبية في ١٢ مقاطعة، وصل مجموع عدد المشاركين فيها إلى ١٥٠٠ فرد تقريباً. ووقعت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان أيضاً مذكرة تفاهم مع حكام ١٨ محافظة في إندونيسيا، بشأن تعميم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أجهزة الدولة والمجتمع بأسره.

٢٧- ولأغراض تمكين المدرسين، نفذت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، منذ عام ٢٠١٥، برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان استفاد منها ٢٤٠ فرداً من مدرسي المرحلة الثانوية. ولتشجيع الطلاب وتمكينهم ليصبحوا عناصر لتعزيز حقوق الإنسان في المدارس وفي بيئتهم الاجتماعية، جرى تعزيز قدرات جماعة الطلاب المعنية بتعزيز حقوق الإنسان. وبلغ عدد الطلاب الذين انضموا إلى الجماعة منذ عام ٢٠١٢، ٩٦٦ طالباً، وجرى في عام ٢٠١٥ اختيار مبعوثين لحقوق الإنسان من الطلاب.

٢٨- ولتعزيز استقلال وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تلتزم الحكومة بمواصلة المداولات بشأن تنقيح القانون رقم ٣٩/١٩٩ المتعلق بحقوق الإنسان. وقد أدرج مشروعه المنقح بالفعل في برنامج التشريعات الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وأجرت وزارة التخطيط الإنمائي الوطني أيضاً دراسة متعمقة على ثلاث من مؤسسات إندونيسيا الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف استكشاف السبل لمواصلة تعزيز تلك المؤسسات<sup>(١٠)</sup>.

٢٩- وتوفر إندونيسيا دعماً كاملاً للمؤسسات القائمة<sup>(١١)</sup>؛ التي تدخل في عداد شركاء البلد الهامين، ولا سيما في مجال رصد أداء المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

٣٠- وقد اتخذت مبادرات مختلفة من أجل تعميم مبادئ حقوق الإنسان في الممارسات التجارية، من خلال نشر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حقوق الإنسان الأساسية. وإلى جانب تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين ورفع درجة الوعي في أوساطهم، تركز هذه المبادرة أيضاً على تعزيز معارف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها جهات فاعلة ذات باع طويل في النشاط التجاري بالبلد.

## دال - التعاون مع المجتمع المدني<sup>(١٢)</sup>

٣١- عُقدت مشاورات بشأن صياغة خطة العمل الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان وإعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل والتقارير المتعلقة بالمعاهدات، تماشياً مع الالتزام القوي بتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني. وأُشركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في عملية التصديق على الصكوك الدولية المختلفة لحقوق الإنسان.

٣٢- وتقيم وزارة الخارجية منبر حوار منتظم مع المجتمعات المدنية، بغية توسيع نطاق الحوار والتشاور مع أصحاب المصلحة<sup>(١٣)</sup>. وأجريت مناقشات منتظمة مع مختلف منظمات المجتمع المدني بشأن مسائل حقوق الإنسان المختلفة، بغية تعزيز التفاهم على المواقف والسياسات الحكومية الموضوعية المتعلقة بالمواضيع المعاصرة لحقوق الإنسان.

٣٣- وتعد وزارة الشؤون الخارجية أيضاً برنامج مشاورات منتظم على مستوى المحافظات؛ حيث تعقد سنوياً ما لا يقل عن ثماني مشاورات يشارك فيها ممثلون من الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة والمجتمع المدني. وأسست الوزارات والوكالات الأخرى في إندونيسيا أيضاً منبر حوار منتظم مع المجتمعات المدنية.

## هاء - تعزيز حقوق المرأة والفئات الضعيفة<sup>(١٤)</sup>

٣٤- تسعى إندونيسيا جاهدة لمواصلة تحسين الأطر القانونية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي، ولتنفيذ السياسات والبرامج التي تركز على تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

٣٥- وعلى الصعيد الوطني، أدرج بالفعل في برامج التشريعات الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، عدد من مشاريع القوانين المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة. ويحتاج بعضها لتنقيح مثل القانون رقم ٢٣/٢٠٠٤ المتعلق بالقضاء على العنف المنزلي، بجانب بعض مشاريع القوانين قيد المداولة في الهيئات التشريعية، بما في ذلك قانون يتعلق بالعنف الجنسي؛ وقانون يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعدالة الجنسانية؛ وقانون يتعلق برعاية المسنين.

٣٦- وشهدت الفترة منذ عام ٢٠١٢، سن قوانين جديدة ذات صلة، مثل القانون رقم ١٨/٢٠١٤ المتعلق بالصحة العقلية والقانون رقم ٨/٢٠١٦ المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وصدرت أيضاً أنظمة بشأن التنفيذ، مثل اللائحة الحكومية رقم ٦١/٢٠١٤ بشأن الصحة الإنجابية، واللائحة الحكومية البديلة عن القانون رقم ١/٢٠١٦ المتصل بالتعديل الثاني للقانون رقم ٢٣/٢٠٠٢ المتعلق بالعقوبات الإضافية للمجرمين الذين يعتدون على الأطفال جنسياً.

٣٧- ويجري أيضاً تشجيع البرلمان والحكومات المحلية على إصدار قوانين تتعلق بحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم. وعلى سبيل المثال، أصدرت مدينة يوغياكارتا اللائحة رقم ١/٢٠١٦ بشأن المدن الصديقة للأطفال؛ وأصدرت محافظة جنوب سومطرة اللائحة رقم ٦/٢٠١٤ بشأن توفير خدمات الحماية والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأصدرت مقاطعة مالوكو اللائحة رقم ٢/٢٠١٢ بشأن حماية النساء والأطفال.



٣٨- ولكي تعزز الإطار المؤسسي، أنشأت إندونيسيا وحدات أو مراكز تنسيق معنية بالمرأة والطفل تابعة للوزارات والوكالات المختصة. وأسست تلك الوحدات ضمن هيكل وزارة تنسيق التنمية البشرية والثقافة، ووزارة تمكين المرأة وحماية الطفولة، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الداخلية، ووزارة القوى العاملة، وقوات الشرطة الوطنية.

٣٩- وزادت إندونيسيا أيضاً اعتمادات الميزانية المخصصة للبرامج المتصلة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين في هذه الوزارات.

## المرأة

٤٠- يهدف مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين والعدالة الجنسانية إلى توفير أساس قانوني أقوى للسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وسيكون هذا المشروع، عند اكتمال إعداد صورته النهائية، أحد إنجازات إندونيسيا البارزة في مجال إصلاح السياسات الوطنية والمحلية، من خلال إدماج العناصر ذات الصلة، ضمن أشياء أخرى، في الأطر المتفق عليها دولياً بشأن المرأة.

٤١- وعلى الصعيد العالمي، أصبح الرئيس ويدودو من أبطال مبادرة إحداث تأثير من خلال تضامن الرجال مع النساء، حيث طرح ثلاثة برامج لتعزيز تمثيل المرأة؛ والحد من الوفيات النفاسية؛ وإنهاء العنف ضد المرأة.

٤٢- وشرعت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل أيضاً في تنفيذ برنامج رائد لتمكين المرأة وحماية الطفل، باسم برنامج الغايات الثلاث، في عام ٢٠١٦. ويركز هذا البرنامج على: '١' إنهاء العنف ضد النساء والأطفال؛ '٢' القضاء على الاتجار بالبشر؛ '٣' إلغاء الحواجز أمام حصول المرأة على العدالة الاقتصادية.

٤٣- وتشمل استراتيجية إنهاء العنف ضد النساء والأطفال في إطار برنامج الغايات الثلاث ما يلي: '١' ضمان إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل؛ '٢' تعزيز قدرات المؤسسات المحلية، ويشمل ذلك المؤسسات على مستوى القرى والمقاطعات الفرعية؛ '٣' تعزيز قدرات فرقة العمل المحلية المتكاملة المعنية بالنساء والأطفال؛ '٤' تعبئة جهود جميع الوزارات/الوكالات وأجهزة الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وضمان مشاركتها ودعمها.

٤٤- وتشمل استراتيجية إنهاء الاتجار بالنساء والفتيات ما يلي: '١' تطوير نظام للكشف المبكر عن الاتجار بالأشخاص؛ '٢' زيادة وعي أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم الرجال والفتيان، وتشجيع مشاركتهم بحيوية في نظام الكشف المبكر؛ '٣' بناء التآزر في ما بين الوكالات في إطار فرقة العمل الوطنية المعنية بالاتجار، في ما يتعلق بالإشراف على حالات الاتجار بالأشخاص؛ '٤' ضمان حصول جميع العمال المهاجرين المحتملين على تدريب إلزامي كامل.

٤٥- وتشمل استراتيجية إزالة الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على العدالة الاقتصادية ما يلي: '١' ضمان حصول النساء صاحبات الأعمال الحرة على التدريب وبناء القدرات من الوزارات والوكالات المختصة؛ '٢' زيادة فرص حصول جميع النساء على الموارد الاقتصادية، بما

في ذلك التمويل التجاري مثل القروض والتسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية، وضمن حقوقهن؛<sup>٣٤</sup> توفير تمويل ورأس مال بديل لصاحبات الأعمال الحرة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛<sup>٤٤</sup> إيجاد دعم مالي وتسهيلات بديلة للنساء المبتكرات في القطاعات الاقتصادية.

### القوانين التمييزية

٤٦- داومت إندونيسيا أيضاً على رصد واستعراض القوانين السارية بشكل مطّرد. ويتضمن القانون رقم ٢٣/٢٠١٤، المتعلق بالحكم المحلي، حكماً بشأن الآلية التي ستقوم باستعراض جميع القوانين ومشاريع القوانين الداخلية وكفالة اتساقها. وتهدف هذه الآلية إلى كفالة اتساق جميع القوانين الفرعية مع القوانين الوطنية ذات الصلة والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٧- فقد أقدمت مدينة بورواكارث مثلاً، في عام ٢٠١٦، على إلغاء القانون رقم ٧٠/٢٠١٤ المتعلق بالقرى الصديقة للثقافة، الذي يتضمن حكماً تمييزياً يحظر حركة النساء في الليل. وألغت الحكومة أيضاً القانون رقم ٢٤/٢٠١٤ المتعلق بتعدد الزوجات لدى موظفي الخدمة العامة، والذي أصدرته مقاطعة لومبوك الشرقية.

### العنف ضد المرأة والفتاة

٤٨- أنشأت إندونيسيا مراكز للخدمات المتكاملة بغرض تمكين النساء والأطفال ضحايا العنف. وتوفّر هذه المراكز آلية للوقاية والحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لضحايا العنف. وتوفّر أيضاً منبراً للتنسيق بين أصحاب المصلحة وفرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وأنشئ منذ عام ٢٠١٦، ٤٢٤ مركزاً للخدمات المتكاملة، و١٦ بيتاً/مركزاً آمناً للنساء والأطفال.

٤٩- وتخصص الحكومة تمويلاً لهذه المراكز، وقد تلقى ٩٤٩ فرداً من أفراد إنفاذ القانون تدريباً مراعيّاً للاعتبارات الجنسانية وبناء القدرات، من بين الأفراد المستهدفين ببرنامج التدريب وعددهم ألفين، بهدف تعزيز قدرتهم على معالجة حالات العنف ضد النساء والأطفال. وأنشئت منذ عام ٢٠١٦، في مراكز الشرطة على نطاق البلد، ٥٢٧ وحدة خدمات للنساء والأطفال، بجانب إنشاء ٦٧ وحدة أزمات متكاملة في مستشفيات الشرطة.

٥٠- ولكي تحسّن إندونيسيا التدابير التي تتخذها، أجرت في عام ٢٠١٦، دراسة استقصائية على نطاق البلد بشأن العنف ضد النساء والأطفال. وتساعد هذه الدراسة الاستقصائية صناع السياسات في فهم الأسباب الجذرية لانتشار العنف ضد النساء والأطفال، وإدراك مدى انتشاره وشدته واتجاهاته.

٥١- وأدخلت إندونيسيا أيضاً نظاماً متكاملًا للعدالة الجنائية، بغرض تحسين إمكانية وصول ضحايا العنف من النساء والأطفال إلى العدالة. وسيحسّن هذا النظام التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة ويعزز فعالية معالجة حالات العنف.

٥٢- وشرعت إندونيسيا أيضاً في تنفيذ برامج لتعزيز قدرة الشباب على مكافحة عقلية العنف والتحييز الجنساني. ويشكل أحد البرامج حملة تحت شعار "كل طالب ينقذ أسرة"، بهدف تمكين الشباب من الدعوة إلى تمكين الأسرة وضمان قدرتها على التحمل.

### المشاركة في الحياة العامة

٥٣- لتعزيز مشاركة المرأة بفعالية في صنع السياسات والقرارات، ينص قانون إندونيسيا رقم ٢٠١٢/٨ المتعلق بالانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب الاتحادي ومجلس نواب الشعب ومجلس النواب الإقليمي، على أن تخصص الأحزاب السياسية للمرأة نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من مجموع عدد مرشحيها للانتخابات البرلمانية. وتشغل المرأة حالياً ٩٧ مقعداً في البرلمان (١٧,٢٣ في المائة) ولتحقيق ذلك الهدف، أدخلت ثلاث تغييرات هامة.

٥٤- أولاً، تعيين مزيد من النساء في المناصب القيادية العليا في القطاعين العام والخاص على السواء. وتشغل المرأة حالياً ٩ مقاعد في مجلس الوزراء (٢٥ في المائة) وتتقلد ١٢٦ منصباً بدرجة نائب وزير أو مدير عام (٢١ في المائة) و ٢٢٩٥ وظيفة بدرجة مدير أو رئيس مكتب في المؤسسات الحكومية (١٦ في المائة). كما انتخبت ٧٦ امرأة لمناصب حكام/رؤساء بلديات (١٤,٧٨ في المائة).

٥٥- ثانياً، فرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج التدريب والتثقيف الإلزامية على جميع المستويات.

٥٦- ثالثاً، تنفيذ عملية مسح لخارطة المنظور الجنساني في الحياة السياسية على الصعيد الوطني بغية تقييم تمثيل المرأة وتحديد احتياجاتها، في دور الناخبة والمرشحة معاً، من أجل المساعدة على تصميم برامج فعالة لتبادل المعلومات والتدريب للمرأة في مجال السياسة وفي المناصب القيادية.

### صحة الأم والطفل

٥٧- لا يزال الحد من الوفيات النفاسية وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية على نطاق البلد من الأولويات المتقدمة على جدول الأعمال الوطني. ويظل البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة من العناصر الحيوية في تحسين صحة الأمهات والأطفال وتعزيز رفاههم.

٥٨- وتداوم إندونيسيا على تحديد حيوية برنامج تنظيم الأسرة، بوسائل تشمل رفع درجة الوعي والتثقيف بشأن تنظيم الأسرة على المستويات المحلية؛ وتوفير العلاج للأزواج بتكلفة ميسورة أو بالمجان؛ وحشد قدرات حركة رفاة الأسرة في ٦٣٥ ٢٨٩ مركزاً صحياً متكاملات في جميع أنحاء البلد. وتواصل إندونيسيا تحسين توفير وسائل منع الحمل والعقاقير ذات الصلة وتوزيعها؛ وتوفير الخدمات الطبية المتعلقة بوسائل منع الحمل والصحة الإنجابية، بجانب معالجة المشاكل الأساسية التي تعوق الوصول إلى المرافق الصحية في المناطق النائية.

٥٩- وفي ما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ظل الهدف الرئيسي لسياسات إندونيسيا على الدوام هو توفير أفضل حماية للنساء والبنات. وعلى مر السنين، طبقت الحكومة عدة سياسات ترمي إلى مكافحة ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بهدف القضاء على هذه الممارسات الضارة في جميع أنحاء البلد.

٦٠- وألغت الحكومة اللائحة رقم ٢٠١٠/١٦٣٦ التي أصدرها وزير الصحة بشأن ختان الإناث عن طريق إصدار اللائحة الصحية رقم ٢٠١٤/٦. وتحظر أحدث لائحة ذات صلة على جميع العاملين في الحقل الطبي ممارسة إجراءات ختان الإناث.

٦١- إلا أن هذه الممارسة تشكل جزءاً من تقاليد ومعتقدات موهلة في القدم، وظلت تتناقل عبر الأجيال في الأسر والمجتمعات المحلية. ويشكل استمرار التوعية والدعوة عنصراً رئيسياً في توسيع نطاق تأثير اللائحة.

٦٢- وستواصل إندونيسيا تنفيذ برامج للتوعية في أوساط العاملين في الحقلين الطبي والصحي، ووسط الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، بغية منع الممارسة على أرض الواقع. وتواصل الوزارات المعنية إجراء البحوث وجمع البيانات، من أجل بناء صورة أوضح عن نطاق انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إندونيسيا.

٦٣- وفيما يتعلق بالزواج المبكر، أجرت وزارة الشؤون الدينية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، دراسة بشأن تنفيذ قانون الزواج في سبع محافظات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحسين فهم الزواج المبكر والزواج غير المسجل، علاوة على تحديد الخطوات التي يتعين أن تتخذها الوزارة لمعالجة هاتين المسألتين.

٦٤- وكشفت الدراسة عن عدة عوامل مساهمة، لا تزال الاعتبارات الاقتصادية من أسبابها الرئيسية، بما في ذلك الفقر. وهناك ممارسة تزويج الفتيات من أجل تخفيف العبء الاقتصادي عن الأسرة، بل ولتحسين مركزها الاقتصادي أو الاجتماعي أيضاً. وهناك عدة عوامل اجتماعية مساهمة، منها: '١' الاعتقاد بأن تعجيل الزواج يضمن رفاه المراهقات من خلال حمايتهم من احتمالات الحمل خارج نطاق الزواج، إضافة إلى تجنب وصمة "العنوسة"؛ '٢' تدني مستوى الثقافة والوعي في ما يتعلق بأثر الزواج والحمل المبكر على الصحة البدنية والعقلية. وأبرزت الدراسة أيضاً أهمية تعزيز الوعي في المجتمعات المحلية بشأن آثار الزواج المبكر، وتشجيع الأطفال على مواصلة التعليم العالي وتأجيل الزواج.

٦٥- وقد اتخذت إندونيسيا تدابير لمعالجة هذه العوامل. وتشمل أمثلة تلك التدابير برامج بشأن: '١' تعزيز رفاه الأسرة ومرونتها الاقتصادية؛ '٢' زيادة الوعي بالمخاطر الصحية للحمل المبكر على الأطفال والأمهات؛ '٣' تنفيذ برنامج تعليم إلزامي بالجمان ولمدة ١٢ سنة، بهدف استمرار بقاء الأطفال في المدارس وتأجيل الزواج؛ '٤' الحد من الزواج المبكر وتحسين قدرة الأجيال الشابة على اتخاذ القرارات بأنفسهم في ما يتعلق بمستقبلهم، بما في ذلك التغلب على الوصمة الاجتماعية. وتهدف هذه البرامج التي تنفذها الوزارات/المؤسسات ذات الصلة على جميع مستويات الحكومة أيضاً إلى التأثير على الآباء والأمهات، نظراً لقوة تأثيرهم على قرار الزواج المبكر.

٦٦- وعلى الرغم من أن السن القانونية الدنيا للزواج في إندونيسيا هي ١٦ عاماً للفتيات، فإنه تلزم موافقة الوالدين على زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢١ عاماً. وفي محاولة لرفع السن القانونية لزواج الفتيات إلى ١٨ عاماً، تقدمت المنظمة غير الحكومية المحلية، ياياسان كيسيهاتان بيريموان (*Yayasan Kesehatan Perempuan*)، بالتماس إلى المحكمة الدستورية من أجل إجراء مراجعة قضائية للقانون رقم ١٩٩٤/١ المتعلق بالزواج. ورفضت المحكمة طلب

الاستعراض على أساس جوانب إجرائية. وستواصل إندونيسيا جهودها لتثبيط زواج الأطفال على أرض الواقع، من خلال تنظيم برامج تعالج العوامل التي تسهم في حدوث ذلك الزواج.

## الأطفال

٦٧- سيظل تعزيز وحماية حقوق ورفاه أطفال إندونيسيا البالغ عددهم ٨٨ مليون طفل، من الأولويات الوطنية. وقد بدأ في عام ٢٠١٦، تطبيق الاستراتيجية الوطنية بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتنشأ عن هذه الاستراتيجية الوطنية إجراءات منهجية متكاملة ومنسقة وقائمة على الأدلة، وذات جوانب قانونية، وتؤدي إلى تغيير الأعراف الاجتماعية والممارسات الثقافية، وتتيح الفرصة لتدخلات فعالة، وتكفل توافر خدمات دعم جيدة وبيانات ذات نوعية أفضل.

٦٨- وبدأت في عام ٢٠١٤ حركة وطنية لمكافحة الجرائم الجنسية ضد الأطفال. وتشجع الحركة جميع الشرائح في المجتمعات، من مدرسين وعاملين في الحقل الصحي وأخصائيين اجتماعيين وآباء وأمهات وحتى الأطفال أنفسهم، على المشاركة في مكافحة هذه الجريمة النكراء. وتشمل الحركة دراسة استقصائية وطنية بهدف جمع بيانات وأدلة شاملة عن مدى انتشار العنف ضد الأطفال.

٦٩- وأصدرت إندونيسيا مؤخراً لائحة حكومية يستعاض بها عن القانون رقم ٢٠١٦/١ المتعلق بحماية الطفل، وتفرض اللائحة عقوبة أشد في حالة الإدانة بارتكاب جريمة جنسية ضد طفل. وتمثل اللائحة تعديلاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ المتعلق بحماية الطفل، وتشكل رادعاً ضد تزايد الاعتداءات الجنسية على الأطفال. وذكرت مفوضية إندونيسيا الوطنية لحماية الطفل، أن جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال شكّلت نسبة ١٦,٣ في المائة من مجموع عدد الجرائم الذي بلغ ٣٣٣٧ جريمة في عام ٢٠١٥. وقد أثارت القضايا البارزة منها موجة غضب على الصعيد الوطني ومناقشات عامة، وجددت الدعوة إلى تشديد العقوبة على الجناة.

٧٠- ويستطيع القضاة، عن طريق استخدام اللائحة الحكومية بدلاً من القانون، فرض عقوبات أشد على الجناة، وبخاصة: '١' الأقربون أو الأشخاص الذين يعرفهم الطفل معرفة جيدة مثل أفراد الأسرة أو ولي الأمر أو المعلم؛ '٢' الموظف المعني بحماية الطفل؛ '٣' الشخص ذو السوابق الجنائية؛ '٤' اشتراك مجموعة من الأشخاص في ارتكاب الجريمة.

٧١- وقد يقرر القضاة تشديد العقوبة على الجرائم الخطيرة التي '١' يكون لها أكثر من ضحية واحدة؛ '٢' تنتج عنها إصابات جسدية خطيرة، أو اختلال عقلي، أو أمراض جنسية، أو تلحق ضرراً بالجهاز التناسلي للضحية، أو تؤدي إلى موت الضحية. وتشمل العقوبات الإعدام والسجن المؤبد والسجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات ولا تزيد عن ٢٠ سنة. ويجوز وفقاً لأحكام اللائحة الحكومية رقم ٢٠١٦/١، التي استُعيض بها عن القانون، فرض عقوبات أخرى مثل الإعلان عن هوية الجاني المدان أو إحصائه بمادة كيميائية أو زرع رقاقة إلكترونية في جسده. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الجديد ينطبق فقط على المجرمين البالغين.

٧٢- وفيما يتعلق بأطفال الشوارع، أوضحت البيانات الوطنية أن تقديرات عام ٢٠١٢ تشير إلى أن ٣٤ ٠٠٠ طفل تقريباً يعيشون في الشوارع. ولكي تعالج إندونيسيا هذه المسألة، أطلقت حملة تحت شعار "جعل إندونيسيا خالية من أطفال الشوارع بحلول عام ٢٠١٧".

وأجرت الحكومة دراسة لتحديد أعداد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع وتوضيح أسباب تشردهم وأماكن وجودهم. وأُدخِلت بالاستناد إلى هذه الدراسة برامج مختلفة لمعالجة الأسباب الجذرية لتشرّد أطفال الشوارع وإعداد برامج لإعادة تأهيلهم وتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

٧٣- ويدعم برنامج التنفيذ الهدف الوطني الحالي المتمثل في جعل مصالح الطفل الفضلى في المقدمة، وتحسين دور الوالدين في توفير الرعاية للطفل، علاوة على منح الأسر الكبيرة الأولوية في الوصاية. وسيكون الخيار الأخير هو الوصاية في كنف المجتمع المحلي أو الدولة، في هيئة كفالة أوتبني أو استيعاب في مؤسسات الرعاية الداخلية.

٧٤- وتسهم مفوضية حماية الطفل أيضاً في هذا الجهد عن طريق رصد حالة أطفال الشوارع، وإجراء مناقشات أفرقة متخصصة في هذا الصدد، في مدن جاكرتا، وبوغور، وديوك، وتانغيرانغ. وتنفذ المفوضية، بالاشتراك مع الوزارات والحكومات المحلية، برنامجاً لإعادة الأطفال إلى كنف آبائهم وأمهاتهم وأسرهم، ومساعدة تلك الأسر على تحسين قدرة تحملها الاقتصادية.

٧٥- ويُعد منح أطفال الشوارع في إندونيسيا أرقام قيد في السجل المدني من أكبر التحديات التي تتعور هذه الظاهرة؛ خاصة وأن الحصول على رقم قيد في السجل المدني شرط لحصول أي مواطن إندونيسي على الخدمات الاجتماعية والصحية، علاوة على خدمات التعليم. وستواصل إندونيسيا تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات وغيرها من التحديات الأخرى.

### قضاء الأحداث

٧٦- تلتزم إندونيسيا التزاماً صارماً بتحسين نظامها القضائي الوطني للأحداث، من خلال تنفيذ القانون الجديد المتعلق بنظام قضاء الأحداث، الذي بدأ نفاذه في آب/أغسطس ٢٠١٤. واعتمدت إندونيسيا أيضاً لوائح تنفيذية مثل اللائحة الحكومية رقم ٦/٢٠١٥ بشأن تغيير السلوك، واللائحة الرئاسية رقم ١٧٥/٢٠١٥ المتعلقة بالتدريب المتكامل على نظام قضاء الأحداث. وتؤدي هذه المجموعة من القوانين إلى التحول من نهج العدالة التصالحية. ويشجع القانون آلية تغيير السلوك التي يجتمع من خلالها الأطفال المخالفين للقانون والضحايا وأسر الطرفين وقيادات المجتمعات المحلية والسلطات، من أجل العمل سوياً على إيجاد بدائل والحصول على نتائج تصالحية خارج إطار عقوبة السجن.

٧٧- ويركّز القانون أيضاً على حقوق الأطفال المحتجزين، وينص على إنشاء مراكز إعادة تأهيل غير منقّرة للأطفال. فالمرافق الحالية المعنية بالأطفال المخالفين للقانون لا تزال غير مناسبة. ولا يوجد في الوقت الراهن سوى ١٨ مؤسسة لإعادة تأهيل الأطفال، و٢٣ مؤسسة لإعادة تأهيل مؤقتة، و٤٠ منزلاً مؤقتاً للرعاية في إندونيسيا.

٧٨- وقد يحتجز بعض الأطفال السجناء بصفة مؤقتة في مرافق إصلاحية للبالغين. لكن يجري في هذه الحالة توفير عناصر منفصلة للأطفال السجناء بعيداً عن مباني السجناء البالغين. وتعمل إندونيسيا على تحقيق هدف التوقف تماماً عن إيداع الأحداث المحكومين في السجون المخصصة للبالغين، في عام ٢٠١٨.

٧٩- وحدث انخفاض ملحوظ في عدد الأحداث السجناء منذ اعتماد قانون نظام قضاء الأحداث، حيث انخفض عددهم من ٦٠٠٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٦٤٤ فقط في آب/

أغسطس ٢٠١٦. بيد أنه لا تزال هناك تحديات تتطلب مزيداً من الاهتمام. ويتواصل العمل على تحسين فهم الموظفين المختصين لنظام قضاء الأحداث، بما في ذلك مواصلة تعزيز دور الأخصائيين الاجتماعيين الذين يرافقون الأطفال في جميع جلسات المحاكمة. وسيجري، بالإضافة إلى ذلك، مزيد من التحسين لتلك المرافق ولقدرات الموارد البشرية. وتلتزم الحكومة بالتصدي لهذه التحديات بطرائق تشمل التدريب المناسب والتحسين التدريجي للهيكل الأساسية، من أجل كفالة إحراز تقدم في مجال تنفيذ القانون.

### الأشخاص ذوو الإعاقة

٨٠- أعقب التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إندونيسيا، في عام ٢٠١٢، اعتماد القانون رقم ٢٠١٦/٨ المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، والذي استُعيض به عن القانون رقم ١٩٩٧/٤. ويركز هذا القانون على تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، علاوة على تحسين آلية التنفيذ. وأحدث القانون تغييراً في نهج الحكومة عبر تعميم السياسات والبرامج المتعلقة بالإعاقة في الوزارات/الهيئات ذات الصلة. وتعاونت في هذا الصدد، وزارة الشؤون الاجتماعية وست وزارات رئيسية أخرى، بتنسيق من وزارة التخطيط الإنمائي الوطني، من أجل إنجاز التكليف الصادر بموجب القانون رقم ٢٠١٦/٨، بإنشاء أطر معيارية.

٨١- وتواصل الوزارات والوكالات تنفيذ السياسات والبرامج الحالية ذات الصلة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدجت مسائل الإعاقة في خطط التنمية الوطنية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وخطة العمل الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان وبرنامج عملها السنوي. ولأغراض مواصلة تعميم مراعاة منظور الإعاقة وتحسين قابلية مساءلة القطاعات الحكومية الرائدة على جميع المستويات، أُعلن، في عام ٢٠١٥، عن مبادئ توجيهية لعمليات التخطيط والميزنة المراعية لاعتبارات الإعاقة.

٨٢- وتكفل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية قوانين وأنظمة مختلفة. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم، في جملة أمور، توفير مرافق انتخابات يسهل الوصول إليها ونشر قضايا الإعاقة على الأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية.

٨٣- وتعرب إندونيسيا عن التزامها بمعالجة المصاعب التي تكتنف زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمان، وتعزيز ملكية الهيئة التشريعية للمسألة نفسها.

٨٤- وأهم من ذلك أن الحكومة تعمل على زيادة الجهود لتشجيع تعزيز حماية النساء ذوات الإعاقة في إندونيسيا. وعلى الرغم من سن القانون رقم ٢٠١٦/٨ بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يقرّ بقابلية تعرض النساء ذوات الإعاقة للتمييز، ووضع أنظمة قليلة أخرى<sup>(٥)</sup>، فإنه لا يوجد صك قانوني وطني أو سياسة لمعالجة قضايا النساء ذوات الإعاقة اللاتي يتعرضن لتمييز متعدد الطبقات على وجه التحديد، ولا سيما على الصعيد المحلي.

٨٥- وستحسّن إندونيسيا أيضاً خدمات حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتواصل تعزيز القدرة على التصدي بشكل أفضل لحالات العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

## طائفة الشعوب الأصلية

٨٦- تلتزم إندونيسيا باحترام الحكم الدستوري المتعلق بتوفير الحماية لحقوق طائفة الشعوب الأصلية وقوانينها العرفية. ولتحقيق هذه الغاية، يجري تنفيذ تدابير لتوسيع فرص حصول مجتمعات الشعوب الأصلية على الاحتياجات الأساسية والخدمات الاجتماعية ووصولها إلى الهياكل الأساسية الاقتصادية.

٨٧- وجرى إعداد أطر معيارية<sup>(١٦)</sup> للاعتراف ببعض حقوق طائفة الشعوب الأصلية المتعلقة بالأراضي. وتوفر هذه الأطر أيضاً تدابير لحماية حقوق مجتمعات الشعوب الأصلية وتعزيز رفاهها من خلال تلبية احتياجاتها الأساسية، وزيادة إمكانية حصولها على فرص العمل والأراضي، ضمن أشياء أخرى. وتوسع هذه الأطر أيضاً فرص إدماج مجتمعات الشعوب الأصلية بشكل أفضل في التيار الرئيسي للنظام الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أُدرج مشروع القانون المتعلق بطائفة الشعوب الأصلية بالفعل في أولويات التشريعات الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٨٨- وفي نهاية عام ٢٠١٦، أصدر الرئيس ويدودو مرسومه بشأن توثيق حيازة الأرض لتسعة من مجتمعات الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء البلد. ويعني هذا اعتراف الحكومة بأراضي الشعوب الأصلية.

٨٩- وعلاوة على وضع أطر معيارية لطائفة الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني، تشجع الحكومة أيضاً المحافظات في إندونيسيا على وضع الأطر المعيارية الخاصة بها. وقد أعدت ١٤ محافظة أنظمتها المتعلقة بمجتمعات الشعوب الأصلية، حتى تاريخه.

٩٠- ويجري العمل على تنفيذ برنامج منظم<sup>(١٧)</sup> ومحدد الأهداف من أجل تمكين ٣ ٦١٠ وحدة أسرية في كل عام. ويسر هذا البرنامج تمكين ٩٩ ٧٢٦ وحدة أسرية من أصل ٢٦٨ ٢٣١ وحدة أسرية للشعوب الأصلية في ١٠ محافظات إندونيسية.

٩١- وتلتزم إندونيسيا بتكثيف الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المتبقية في ما يتعلق بإعمال حقوق طائفة الشعوب الأصلية، بما في ذلك حل المنازعات بين الطائفة وبين المؤسسات المملوكة للدولة بشأن استخدام الأراضي والموارد الطبيعية<sup>(١٨)</sup>، والقضاء على القوالب النمطية والوصمة المرتبطة بالشعوب الأصلية.

## واو- العمال المهاجرون<sup>(١٩)</sup>

٩٢- تقرّ إندونيسيا بمساهمة عمالها<sup>(٢٠)</sup> المهاجرين في التنمية والنمو الاقتصادي على الصعيد الوطني، وتعرب عن التزامها الكامل بتعزيز حقوقهم وحمايتهم. وتعيد خطة الرئيس ويدودو الإنمائية (Nawacita) تأكيد التزام الدولة بإعمال حقوق العمال المهاجرين وفق الأولويات، على النحو التالي: '١' تحسين نوعية الحماية التي توفرها الدولة لمواطنيها وللكيانات القانونية الإندونيسية في الخارج؛ '٢' حماية حقوق العمال المهاجرين وكفالة سلامتهم.

٩٣- وقد بذلت إندونيسيا جهوداً من أجل تعزيز التشريعات الوطنية والقدرات المؤسسية وتحسين التنسيق بين الوكالات وتنفيذ السياسات. وأدرج استعراض القانون رقم ٣٩/٢٠٠٤



المتعلق بتوظيف العمال الإندونيسيين وحمايتهم في الخارج ضمن الأولويات التشريعية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٩٤- وتعمل إندونيسيا أيضاً على تعزيز قدرتها واستراتيجيتها الوقائية في مجالي الكشف المبكر والاستجابة الفورية. وجرى تنفيذ هذه الأشياء، في جملة أمور، من خلال إدماج مجالات الأولوية المتعلقة بآليات توظيف وتنسيب العمال المهاجرين في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وإنشاء فرقة عمل وطنية متكاملة لحماية العمال المهاجرين الإندونيسيين.

٩٥- وتشرف إندونيسيا عن كثب وبصورة منتظمة على أنشطة ٥٧٠ وكالة من وكالات العمال المهاجرين المسجلة في جميع أنحاء إندونيسيا، وتتخذ إجراءات صارمة بشأن من ينتهكون القانون<sup>(٢١)</sup>.

٩٦- وتشمل الجهود التي بذلت لتحسين حماية الإندونيسيين في الخارج، بمن فيهم العمال المهاجرون، ما يلي:

- إنشاء وحدات لخدمة المواطنين في ٢٤ سفارة إندونيسية<sup>(٢٢)</sup>؛
- تقديم المساعدة القانونية لأكثر من ٢٧ ألفاً من العمال الإندونيسيين المهاجرين (خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦)؛
- توقيع ١٣ اتفاقاً ثنائياً في ما يتصل بحماية العمال المهاجرين وتنسيبهم؛
- فرض وقف مؤقت على إرسال العمال المنزليين إلى ٢١ بلداً؛
- بدء العمل بالتطبيق المتنقل لوزارة الشؤون الخارجية المعنون "السلامة في السفر"<sup>(٢٣)</sup>.

٩٧- ولأجل تعزيز الحق في التعليم لعائلات العمال الإندونيسيين المهاجرين في الخارج، أنشئ ٢٢٠ مركزاً مجتمعياً للتعلّم.

٩٨- ولأن مسألة العمال المهاجرين عابرة للحدود بطبيعتها، فهي تتطلب المساواة في الالتزامات والجهود بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتدعو إندونيسيا إلى وضع صك ملزم قانوناً بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتعزيزها في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتشارك إندونيسيا أيضاً في منتديات إقليمية أخرى مثل عملية كولومبو وحوار أبو ظبي.

٩٩- وعلى الصعيد العالمي، ظلت إندونيسيا تكرر بانتظام الدعوة إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من قِبَل الجميع على الصعيد العالمي. وفي إطار الأمم المتحدة، تدعو إندونيسيا لحماية العمال المهاجرين، ولا سيما العاملات المهاجرات، بطرائق تشمل تيسير تبني قرار الجمعية العامة بشأن القضاء على العنف ضد العاملات المهاجرات.

١٠٠- ويناقش البرلمان حالياً مشروع قانون بشأن العمال المنزليين، بغية تعزيز الأطر المعيارية من أجل توفير حماية أفضل للمشتغلين في قطاع العمل المنزلي. وفي غضون ذلك، أصدرت وزارة

شؤون الهجرة اللائحة رقم ٢/٢٠١٥ المتعلقة بحماية العمال المنزليين، بغرض اشتراط اعتماد مشروع القانون.

١٠١- وتلتزم الحكومة بتكثيف الجهود من أجل ضمان توفير وتحسين الحماية الكاملة لحقوق العمال الإندونيسيين المهاجرين. وتلتزم إندونيسيا كذلك بإيجاد مزيد من فرص الحصول على وظائف ذات نوعية أفضل وطبيعة مستدامة في إندونيسيا، بما في ذلك وظائف للعائدين من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(٢٤)</sup>. وأدخلت إندونيسيا برامج لتنظيم مشاريع الأعمال الحرة ووضع المخططات المالية، وحشدت الدعم لها من القطاع الخاص والمصارف الوطنية.

١٠٢- ووفرت الوكالة الوطنية لحماية العمال الإندونيسيين المهاجرين وتنسيبهم التدريب على بناء القدرات لمجموعة من العمال المهاجرين العائدين بلغ عددها ٤٩٨ ١٤ عاملاً. وبلغ عدد العمال المهاجرين العائدين الذين تدرّبوا على تنظيم أعمال تجارية خاصة بهم في بلدانهم الأصلية حتى تاريخه، ٦٠٤٧ عاملاً.

١٠٣- وشرعت إندونيسيا في عام ٢٠١٦، في تنفيذ برنامج في مقاطعتي إندرامايو وونوسوبو تحت شعار "قرية المهاجرين المنتجة". ويوفر البرنامج، بالإضافة إلى ضمان توفير حماية أفضل للعمال الإندونيسيين المهاجرين وأفراد أسرهم، الفرص لتمكين المهاجرين العائدين من خلال اكتسابهم مهارات تنظيم مشاريع الأعمال الحرة. وتتمثل أهداف وزارة شؤون الهجرة في عام ٢٠١٧، في إنشاء ١٢٠ قرية ذات إنتاجية أفضل في ٩ محافظات.

## زاي- مكافحة الاتجار بالبشر والرق<sup>(٢٥)</sup>

١٠٤- تعرب إندونيسيا، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، عن التزامها التام بكفالة تطبيق هذين الصكين بشكل كامل.

١٠٥- وعلى الصعيد الوطني، وضعت أطر معيارية من خلال القانون رقم ٢١/٢٠٠٧ المتعلق بالقضاء على الاتجار بالأشخاص، ضمن أمور أخرى. وتضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، مبادئ توجيهية بغرض منع الاتجار بالأشخاص والتصدي له، ولا سيما على المستوى دون الوطني. وجرى، في عام ٢٠١٦، التوقيع على مذكرة تفاهم تشمل سبع مؤسسات مختصة بالعمل اليومي على مكافحة الاتجار بالأشخاص، من بينها بعض وكالات إنفاذ القانون، بغية مواصلة تعزيز التنسيق والقدرات في مجال القضاء على الاتجار بالأشخاص.

١٠٦- وتعمل إندونيسيا بجدية على تنفيذ القانون رقم ٢١/٢٠٠٧، المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشكل ذلك القانون الإطار القانوني الرئيسي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومكافحة الاتجار وإنفاذ الإجراءات القانونية لمحكمة الجناة.

١٠٧- وقد أنشأت الحكومة فرقة عمل وطنية معنية بالاتجار بالبشر، تضم في عضويتها ١٩ مؤسسة وطنية، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون. وتوجد حالياً ١٨١ فرقة عمل، في ٣١ محافظة و١٥١ مقاطعة.

١٠٨- وبذلت جهود كبيرة لتعزيز العدالة والمساءلة في ما يتعلق بالجناة والضحايا والناجين من الاتجار بالبشر. وبلغ عدد المدانين حتى الآن، ١١٩ شخصاً من المتاجرين بالأشخاص، وثمانية أشخاص من المتاجرين الذين يقسرون الضحايا على العمل في صيد الأسماك على متن السفن. وعلاوة على ذلك، جرت إعادة ٦٦٨ ٥ شخصاً من ضحايا الاتجار الإندونيسيين إلى الوطن، ومُنِحَ ٤٤١ شخصاً من الناجين المأوى والخدمات لفترة قصيرة.

١٠٩- وتوفر البعثات الخارجية الإندونيسية خدمات الاستجابة الأولية في حالات الاتجار بالأشخاص، وهي مسؤولة عن توفير مساكن مأمونة للضحايا والناجين، بجانب تقديم المساعدة القانونية لهم. وتوجد حالياً ١٢ بعثة خارجية من هذا النوع، ولدى كل بعثة منها مدرب/محامي مقيم.

١١٠- ولكي تعزز إندونيسيا قدرات البعثات الخارجية في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص، عكفت منذ عام ٢٠١٤، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، على تطبيق برامج تدريبية منتظمة لموظفي البعثات المكلفين بذلك العمل. وتوجد لدى ٤٥ بعثة حالياً برامج تدريب من هذا النوع. وأسست أيضاً قاعدة بيانات متكاملة عن الحالات التي تشمل أشخاصاً إندونيسيين في الخارج، بغية دعم عمل البعثات الخارجية.

١١١- وعلى الصعيد الإقليمي، تعزز إندونيسيا الجهود وأفضل الممارسات لمنع الاتجار بالأشخاص ومعالجة حالاته من خلال آلية عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود<sup>(٢٦)</sup>.

١١٢- وستواصل الحكومة إثراء المعارف وتدعيم قدرات المسؤولين في مجال منع الاتجار ومعالجته، ويشمل ذلك تنفيذ التدابير الخاصة وتوفير الرعاية لضحايا الاتجار من فئات السكان الضعيفة. وتلتزم إندونيسيا كذلك بمواصلة تحسين آلية التنسيق بغية دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز نزاهة الحكومة ومكافحة الفساد الذي يعرقل جهود مكافحة الاتجار.

١١٣- وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومة اللائحة الوزارية رقم ٢/٢٠١٧، المتعلقة بآلية توثيق حقوق الإنسان في صناعة مصائد الأسماك، بغرض مكافحة الرق في تلك الصناعة. ويعتبر هذا أيضاً جزءاً من التزام إندونيسيا بتعزيز جانب حقوق الإنسان في الأنشطة التجارية.

## حاء- حرية الفكر والوجدان والدين<sup>(٢٧)</sup>

١١٤- تظل إندونيسيا ملتزمة بحماية الحقوق المشروعة لجميع طوائفها المختلفة، وببذل الجهود من أجل إنهاء التمييز والعنف المتصل بانتهاك هذه الحقوق، وفقاً لما ينص عليه الدستور وتماشياً مع المعايير الدولية.

١١٥- ولا تنقطع إندونيسيا عن تطوير ثقافة التفاهم والتسامح واحترام الاختلافات. وحددت الإجراءات اللازمة لتعزيز التسامح بين الأديان من خلال خطة العمل الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان. وفي المقابل، جرى تدعيم الجهود المبذولة على المستوى الشعبي لتعزيز التسامح الديني ومنع العنف الناجم عن التعصب. ومن أمثلة ذلك الدعم المقدم من الحكومة لمنتدى التآلف بين

الأديان بوصفه منبراً للحوار من أجل تعزيز الوثام والتسامح بين الطوائف الدينية على جميع المستويات.

١١٦- وتلتزم إندونيسيا أيضاً باتخاذ الخطوات المناسبة للتحقيق في جميع حالات العنف المتصل بالمعتقدات والشعائر الدينية والمعاقبة عليه وجبر الضرر الناجم عنه. واتخذت التدابير المناسبة للتصدي للجنحة أو لحالات سوء السلوك المتفرقة، وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية. وعلى سبيل المثال، صدرت أحكام على اثنين من مرتكبي الاعتداءات على منازل أتباع طائفة الأحمديّة في قرية تينجوارينغين، في محافظة تاسيكمالايا، في عام ٢٠١٣، وأحكام بالسجن على الجنحة الذين اعتدوا على منازل أتباع طائفة السيّاح في قرية نانغكيرنانغ، في أواخر عام ٢٠١٢.

١١٧- وتكفل الحكومة أيضاً حماية الضحايا وإعمال حقوقهم المتعلقة بالخدمات العامة. ومثال ذلك منح الضحايا، مثل أتباع طائفة الأحمديّة وطائفة السيّاح، وكذلك جميع أفراد أسرهم، إعانة شهرية صغيرة، بالإضافة إلى حصولهم على الخدمات الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة.

١١٨- وستواصل الحكومة استعراض القوانين والأنظمة والسياسات، وكذلك القوانين الفرعية التي لا تتماشى مع روح حرية الدين وثقافة التسامح<sup>(٢٨)</sup>. وأدرج بالفعل في برنامج التشريعات الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، مشروع قانون متعلق بحماية أتباع الديانات. ويجسد ذلك التزام إندونيسيا بمبدأ التعددية، بما في ذلك حرية الدين والمعتقد.

١١٩- وعلى الرغم من استمرار التحديات في مجال إدارة التنوع في إندونيسيا، قررت الحكومة مواصلة العمل على تحسين الحوار والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تعزيز ثقافة التفاهم والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وسط أتباع جميع الأديان. وفي هذا الإطار، عقدت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، بالتعاون مع أحد البلدان الشريكة، حلقة دراسية بشأن حرية الدين في سياق الوحدة في التنوع.

١٢٠- وستستمر الجهود الرامية إلى رفع درجة الوعي لدى المسؤولين على جميع المستويات، بضرورة احترام وحماية حرية الدين والحقوق الأخرى لأعضاء الجماعات الدينية المختلفة. واتصلت الحكومة أيضاً بالزعماء الدينيين، ونظّمت لهم عدة دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان، منذ عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ستشجع الحكومة المزيد من المقاطعات/المدن في إندونيسيا على التعلم من إدارة بورواكارتا الإقليمية، التي حظيت بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفها إحدى أكثر المقاطعات تسامحاً في إندونيسيا<sup>(٢٩)</sup>.

## طاء- سيادة القانون والحكم الرشيد<sup>(٣٠)</sup>

١٢١- تواصل إندونيسيا تحسين الحكم الرشيد وتعزيز قابلية المساءلة، منذ بدء عملية الإصلاح الوطني في عام ١٩٩٨. ويعكس دخول إندونيسيا في شراكة الحكومات المستنيرة، بصفة عضو مؤسس ورئيس مشارك في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، التزامها القوي بالتوجه إلى الانفتاح والشفافية وكفالة مساءلة الحكومة. وجرت من خلال المبادرة، صياغة خطط عمل على المستويين الوطني ودون الوطني<sup>(٣١)</sup>.

١٢٢- وأظهر مؤشر الديمقراطية في إندونيسيا، منذ عام ٢٠٠٩، استقراراً عند مستوى أداء متوسط. وتعرب الحكومة عن التزامها بمواصلة تعزيز الديمقراطية في إندونيسيا، بوسائل تشمل تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

١٢٣- وتعمل الحكومة بكل ما في وسعها على تعزيز الجهود من أجل كفالة إجراء تحقيقات سريعة وعادلة ونزيهة، وسليمة أيضاً، مع مراعاة الأصول القانونية، في جميع الادعاءات القانونية بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في البلد.

١٢٤- ولأغراض معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، أنشئت وكالة خاصة تضم ممثلين عن مؤسسات الدولة ووكالات إنفاذ القانون وممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستستخدم الوكالة آلية غير قضائية لتكفل تعزيز السمة السلمية للتسوية وإيجاد أفضل الحلول.

١٢٥- وفي ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بابوا، جرى تشكيل فريق متكامل<sup>(٣٢)</sup>، في عام ٢٠١٦، برئاسة وزير تنسيق الشؤون السياسية والقانونية والأمنية، وبمشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كي يعمل بشكل مستقل على معالجة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. وخلص الفريق إلى أنه من بين كل ١٢ واقعة ادعاء أُبلغ بها في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٤، توجد ثلاث حالات ادعاء بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويتابع الفريق تلك القضايا وفقاً لذلك الاستنتاج.

١٢٦- وفي ضوء هذا الإصلاح الوطني، عززت مؤسسات العدالة الجنائية في إندونيسيا استقلالها، ورفعت قدراتها، وحسّنت استجابتها لمسائل حقوق الإنسان. واعتمد كل من مكتب المدعي العام والشرطة الوطنية الإندونيسية ونقذا خطط إصلاح خاصة بهما. واتخذت الدوائر الإصلاحية والإدارية أيضاً، مبادرات للإصلاح، وكذلك المشتغلون بالمهن القانونية.

١٢٧- وأدخل نظام آلية "استماع" بغرض تسريع إجراءات الضمانات القانونية المتعلقة بجميع الوثائق أو تقارير الاستخبارات المستخدمة في عملية التحقيق. وعلاوة على ذلك، توجد آلية تحقيق مستقلة ضمن تشكيل قوات الشرطة وقوات الدفاع الوطنية، من أجل النظر في ادعاءات إساءة المعاملة من قِبَل أفراد تلك القوات. وأعيدت هيكلة المسائل التنظيمية الإدارية والمالية المتصلة بالمحكمة العسكرية تحت إشراف ديوان المحكمة العليا، إلى جانب ثلاث محاكم أخرى وهي تحديداً المحكمة الدينية والمحكمة الإدارية والمحكمة العامة. ويتمثل القصد من هذا التحول في تعزيز استقلال النظام القضائي ضمن الإصلاحات العسكرية والقضائية الجارية في إندونيسيا.

١٢٨- وفيما يتعلق بالاحتجاز، تكفل الدولة احترام حقوق جميع الأشخاص المحتجزين في السجون وحمايتهم. وقد تكفلت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بإصلاح السجون، علاوة على إدخال إصلاحات في عمل التحقيقات والملاحقة القضائية.

١٢٩- وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه دولياً بشأن التعذيب في قانون العقوبات الوطني الحالي، وضعت الحكومة الأطر المعيارية لمنع التعذيب<sup>(٣٣)</sup>. وتشمل التدابير المتخذة توفير محامٍ أو تقديم مساعدة قانونية للمحتجزين أثناء الاستجواب، بغرض منع حدوث حالات معزولة من تعذيب النزلاء وإساءة معاملتهم؛ وكذلك إنشاء نظام لرصد جميع التحقيقات التي

تجربتها قوات الشرطة ومتابعة مجرياتها عبر دوائر تلفزيونية مغلقة، ووضع حد أقصى قدره ثماني ساعات لجميع عمليات الاستجواب.

١٣٠- وعلى الرغم من أن إندونيسيا ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فقد أنشأت آلية مستقلة للرصد والتفتيش. وفي عام ٢٠١٦، شرعت الآلية<sup>(٣٤)</sup>، في شراكة مع وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان ووزارة الصحة وقوات الشرطة الوطنية وقوات الدفاع، في تنفيذ برنامج من ٣ سنوات لرصد أماكن الاحتجاز في إندونيسيا وزيارتها.

١٣١- وعززت قوات الشرطة وقوات الدفاع أيضاً جهودها في مجال تدريب موظفيها على مبادئ اتفاقية مناهضة التعذيب. وتنظم إندونيسيا، بالتعاون مع المركز النرويجي لحقوق الإنسان، دورات تدريب منتظمة بشأن عقد جلسات التحقيقات وفق معايير حقوق الإنسان. ويشترك في هذا التدريب كل عام ٤٠ ضابطاً من قوات الشرطة والقوات العسكرية.

١٣٢- وأنشأت الحكومة آلية للشكاوى الفردية ضد أفراد الشرطة، بحيث يستطيع أي شخص تقديم شكوى بشأن الانتهاكات التي تحدث أثناء فترات الاعتقال والاحتجاز، وتعالج اللجنة الوطنية للشرطة<sup>(٣٥)</sup> الشكاوى وفق الأصول المرعية. ويخضع أفراد الشرطة المذنبين لعقوبات تأديبية. ونظراً لاستمرار الخطاب العام الداعي إلى ضرورة مواصلة تعزيز ولاية اللجنة وتدعيم قدرتها، تتزايد المطالبة بمنحها سلطة إجراء تحقيقات مستقلة.

١٣٣- وتعرب الحكومة عن التزامها بمواصلة تحسين أداء المراكز الإصلاحية في البلد كي يتسق مع المعايير الدولية.

١٣٤- ولمعالجة مسألة الاكتظاظ المفرط، تشمل بعض التدابير التي اتخذت إنشاء مراكز إصلاح مجتمعية وإحالة المنازعات للتسوية خارج المحاكم أو إيجاد طرائق بديلة للتسوية، ووضع برنامج تدريب مكثف بشأن إطلاق السراح المشروط بغية تغيير أشكال العقوبة. وأنشأت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان نظام قاعدة بيانات إلكترونية على الإنترنت من أجل دعم برنامج التدريب المكثف، بجانب تنفيذ برنامج لرصد عمل المسؤولين ولبناء قدراتهم كذلك. وفي عام ٢٠١٦، بدأت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان في بناء مزيد من المرافق الإصلاحية، وعملت على رفع قدرة استيعاب ٥٩ مرفقاً في ٢٤ محافظة أيضاً.

١٣٥- وفيما يتعلق بمسألة إساءة معاملة النزلاء من قبل أفراد عسكريين، تجري محاكمة الأفراد العسكريين المتهمين في ادعاءات جنح أو جرائم في محاكم عسكرية، بينما يحاكم أفراد الشرطة في المحاكم المدنية. وعلاوة على ذلك، ويشترط قانون الإجراءات الجنائية، وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٩، كفالة إمكانية الاتصال. ويجري من خلال "آلية الربط" هذه تنفيذ التحقيقات مع الأفراد العسكريين بصورة مشتركة بين العسكريين والمدنيين.

١٣٦- وإذ يدرك الرئيس ويدودو الضرر غير القابل للجبر الذي يلحقه الفساد باحترام حقوق الإنسان، فقد منح الأولوية القصوى لمكافحته. وتركز الحكومة أيضاً على الجهود الوقائية، من خلال المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٥/٥٥، والأمر الرئاسي رقم ٢٠١٥/٧ بشأن الاستراتيجية الوطنية لمنع الفساد والقضاء عليه. وستواصل الحكومة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاستئصال الفساد، من منطلق إدراكها للأضرار التي تلحقها هذه الجريمة بجميع قطاعات المجتمع.

## ياء- تنقيح القانون الجنائي<sup>(٣٦)</sup>

١٣٧- نفذت إندونيسيا عدة استعراضات قضائية بشأن مواد محددة في قانون العقوبات الحالي، منذ بدء حقبة الإصلاح. ويخضع مشروع القانون الجنائي المنقح للمناقشة في الهيئة التشريعية الآن. ويحتوي القانون على أكثر من ٧٨٠ مادة، وسيوفر أساساً قانونياً أكثر شمولاً ودقة لتنفيذ التزامات إندونيسيا.

١٣٨- وتواصل إندونيسيا العمل على إدماج مبادئ اتفاقية مناهضة التعذيب في مشروع القانون، وبخاصة تعريف التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، علاوة على تجريم أعمال التعذيب ووضع عقوبة لها. وفي حالة حدوث تأخير، ستعمل الحكومة على استكشاف إمكانية إدخال تعديلات جزئية في نظام القانون الجنائي لإندونيسيا.

١٣٩- ويغطي مشروع القانون أيضاً مزيداً من الإصلاحات على نظام العدالة، بما في ذلك خيارات توقيع عقوبات تؤدي إلى الحد بقدر كبير من تدفق السجناء وتحول دون قضاء المحتجزين قيد المحاكمة وقتاً أطول من العقوبة.

## كاف- المدافعون عن حقوق الإنسان<sup>(٣٧)</sup>

١٤٠- يكفل الدستور مشاركة الجمهور في أعمال حقوق الإنسان في البلد. وقد حافظ نموذج ديمقراطية إندونيسيا النابض على وجود بيئة مواتية للسكان كي يشاركوا بطريقة فعّالة وبناءة في الجهود الرامية إلى أعمال حقوق الإنسان للجميع في إندونيسيا ويسهموا فيها.

١٤١- وتشيد الحكومة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومساهماتهم، وتدرك المخاطر التي يواجهونها في تنفيذ أنشطتهم. وتلتزم إندونيسيا بتحقيق العدالة للضحايا والناجين وإخضاع الجناة للمساءلة. ومن أمثلة ذلك الحكم الذي صدر على الشخص المدان في قضية قتل أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالبيئية، في عام ٢٠١٣.

١٤٢- وتواصل الحكومة تشجيع الحوار وتوعية الجمهور والموظفين الحكوميين على جميع المستويات، كي تحافظ على وجود بيئة آمنة ومواتية للجميع ليمارسوا حقوقهم، وتُنهي الصور النمطية عن المدافعين عن حقوق الإنسان والوصمة التي تلحق بهم من جراء طبيعة عملهم. وفي عام ٢٠١٥، عقدت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان حواراً في هذا الصدد بالتعاون مع مؤسسة تيفا، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني.

١٤٣- وأدخلت الوزارة في التعديل المقترح للقانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان، أحكاماً بشأن تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالة حماية الشهود والضحايا، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، ستعزز الحكومة تحسين تنفيذ القوانين والأنظمة القائمة<sup>(٣٨)</sup>.

## لام- حرية الرأي والتعبير<sup>(٣٩)</sup>

١٤٤- تكفل حرية التعبير في إندونيسيا المادة ٢٨ من الدستور، المتعلقة بحرية التجمع وتكوين الجمعيات، علاوة على القوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك القانون رقم ١٩٩٨/٩ المتعلق

بحرية الإفصاح عن الرأي في الأماكن العامة، والقانون رقم ٢٠٠٨/١١ المتعلق بشفافية الإعلام من أجل أعمال الحق في حرية الحصول على المعلومات.

١٤٥- وتكفل سلامة وأمن الأشخاص العزل الذين يفصحون عن آرائهم في الأماكن العامة أيضاً المادة ١٥(١) من القانون رقم ٢٠٠٢/٢ المتعلق بقوات الشرطة الإندونيسية ومرسوم مفتش عام الشرطة الوطنية رقم ٢٠١٢/٧ بشأن إجراءات التنفيذ والخدمات والأمن والتعامل مع حالات الإفصاح عن الرأي في الأماكن العامة.

١٤٦- وتجدر الإشارة على سبيل المثال في هذا الصدد، إلى أن عدد المظاهرات العامة التي يسرتها الشرطة المحلية في جاكرتا بلغ ٣١٤٨ مظاهرة في عام ٢٠١٥، مقابل ٢٧٨٤ مظاهرة في عام ٢٠١٦؛ أي بمتوسط ١١ مظاهرة عامة يومياً في جاكرتا. وعلاوة على ذلك، يسرت الشرطة أيضاً ما لا يقل عن ١٩٠ مظاهرة عامة في عام ٢٠١٥ في بابوا، أي بمتوسط مظاهرة واحدة في كل يومين.

١٤٧- بيد أن الحكومة تؤكد وجوب التزام الجميع باحترام حقوق الآخرين والحفاظ على النظام العام عند ممارسة حقهم في حرية التعبير وحقهم في الحصول على المعلومات، على النحو المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٩٨/٩.

١٤٨- وتمثل حرية الصحافة إحدى السمات البارزة لنموذج الديمقراطية في إندونيسيا. غير أن حرية الصحافة ليست بلا حدود، إذ ينبغي احترام قانون العمل ومدونة أخلاق المهنة.

١٤٩- وعلى الرغم من نماذج الديمقراطية التي طبقت حتى الآن، لا تزال التحديات المتصلة بإجراء الانتخابات المحلية قائمة في هيئة احتكاكات سياسية وتوترات في المجتمعات المحلية. وتواصل الحكومة تعزيز الجهود في سبيل الترويج لنموذج أفضل من ثقافة الديمقراطية والتعددية في البلد. وبينما تواجه بلدان ديمقراطية أخرى أيضاً هذا التحدي المتنامي، تواصل إندونيسيا الترويج لفكرة أن الدين والديمقراطية والتعددية تشكل أساساً متآزراً لمجتمع صحي مزدهر، على النحو الذي أبرزه الموضوع الرئيسي في منتدى بالي التاسع للديمقراطية، الذي عُقد مؤخراً في عام ٢٠١٦.

١٥٠- ولذلك، اعتمدت إندونيسيا، في عام ٢٠١٦، القانون المعدل المتعلق بالمعلومات والمعاملات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨. ويشمل التعديل الجديد عدداً من المسائل المختلفة<sup>(٤٠)</sup>. وعلاوة على ما تهدف إليه التعديلات في مجال معالجة التحديات التي تشكلها التطورات التكنولوجية الراهنة لوسائط الإعلام، فهي تهدف أيضاً إلى ضمان أن تحافظ الصحافة على مزاياها الخاصة مثل الموضوعية والصدق والإنصاف واحترام العدالة والكرامة الإنسانية لجميع الأفراد، دون أي تمييز.

١٥١- وقد زارت بابوا، منذ عام ٢٠١٢، منظمات دولية ومنظمات مجتمع مدني يصل عددها إلى ٩٠ منظمة. ويشمل هذا زيارة ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، في عام ٢٠١٦، الذين عقدوا، بالتعاون مع قوات الشرطة الإندونيسية، حلقة دراسية مدتها يومان بشأن العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى حلقة عمل مدتها يومان بشأن مراعاة المعايير الإنسانية في عملية صنع القرارات المتعلقة بكبار الضباط العسكريين، بالتعاون مع فيلق القوات الخاصة الإقليمي السابع عشر.

١٥٢- وعلاوة على ذلك، أحرزت حكومة إندونيسيا تقدماً أيضاً فيما يتعلق بالتوصيات غير المدعومة بأدلة الصادرة عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، في ما يتعلق بضمان حرية



وصول الصحفيين الأجانب إلى بابوا<sup>(٤١)</sup>. وأصدر الرئيس جوكو ويدودو، في عام ٢٠١٥، توجيهها بتوحيد إجراءات زيارة الصحفيين لجميع المحافظات في إندونيسيا، بما فيها بابوا. وأعقب ذلك تبسيط إجراءات تقديم الطلبات لزيارة بابوا، بما في ذلك عمليات التصوير. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد زيارات الصحفيين لبابوا بنسبة ٤١ في المائة، من ٢٢ زيارة عام ٢٠١٤ إلى ٣٩ زيارة في عام ٢٠١٥. وحدث بالمقابل انخفاض في عدد الطلبات التي لم تُحظَ بالموافقة، من ٥ طلبات في عام ٢٠١٤ إلى ٤ طلبات في عام ٢٠١٥. ولم تحصل هذه الطلبات على الموافقة في الغالب، بسبب عدم اكتمال الوثائق اللازمة لتقديم الطلبات. ولا تزال المعلومات عن الإجراءات المتّبع في زيارة الصحفيين الأجانب توزّع على وسائل الإعلام الدولية والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

١٥٣- وهناك حالات قليلة لانتهاك قانون الهجرة من قبل بعض الصحفيين الأجانب، تتمثل في زيارتهم لبابوا عن طريق تأشيرة سياحية أو تأشيرة أنشطة ثقافية أو اجتماعية خالية من القيود. وتطبق إندونيسيا على هذه الحالات قانون الهجرة، على غرار الممارسة الشائعة في البلدان الأخرى.

١٥٤- وبصفة عامة، يتزايد عدد الصحفيين الذين يزورون إندونيسيا، حيث بلغت الزيادة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وتم قبول ٤٩٣ طلباً من وسائل الإعلام بينما لم يتسن النظر في عدد قليل من الطلبات، وقدره ١٩ طلباً، بسبب عدم اكتمال الوثائق.

## ميم- الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٤٢)</sup>

١٥٥- ويقدر أن ٢٨,٠١ مليون شخص في إندونيسيا يعيشون تحت خط الفقر الوطني<sup>(٤٣)</sup>. وقد بذل الرئيس ويدودو جهوداً لمعالجة الفقر في البلد باعتباره من الأولويات المتقدمة، من خلال مبادرته الإنمائية<sup>(٤٤)</sup>. وشملت السياسات التي وضعها الرئيس في هذا الصدد تخفيف حدة الفقر، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية ولا سيما الأراضي، وتطوير المرافق الاقتصادية الحيوية للفقراء. وقد شكّل الفريق الوطني المعني بتسريع وتيرة تخفيف حدة الفقر وإنشاء المرافق الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم، من أجل تيسير تنمية الموارد البشرية، وبخاصة في ما يتعلق بالفقراء.

١٥٦- وتأتي مهام استيفاء متطلبات الحقوق الأساسية والرعاية الاجتماعية للسكان الذين يعيشون في المناطق المتخلفة والقصيّة والحدودية على رأس أولويات خطة "بناء إندونيسيا من المناطق الهامشية". وقد نفذت برامج تهدف إلى تمكين القرى لتصبح جهات فاعلة أساسية في جهود القضاء على الفقر. ولكي تكفل إندونيسيا تنمية أكثر من ٧٤ ٠٠٠ قرية، عمدت إلى مضاعفة مخصصات صندوق القرى من ١,٥ مليون دولار تقريباً في عام ٢٠١٥ إلى قرابة ٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وتلقت ٤٣٤ قرية أول دفعة من تلك المخصصات عقب إنفاذ القانون رقم ٢٠١٤/٦ المتعلق بالقرى.

١٥٧- وحدد القانون رقم ٢٠١٣/٤٠ المتعلق بالنظام الوطني للضمان الاجتماعي، والأمر الرئاسي رقم ٢٠١٤/٧، الإطار القانوني للحماية الاجتماعية الموجهة إلى الأسر الفقيرة. ونفذ هذا المشروع عن طريق إصدار بطاقة الرعاية الأسرية، التي تؤهل الأسر المعيشية الإندونيسية الفقيرة للحصول على البطاقة الإندونيسية الذكية والبطاقة الصحية الإندونيسية. وقد وزّعت الحكومة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بطاقات الأسر الفقيرة على ١٥,٥ مليون أسرة

معيشية فقيرة، والبطاقات الصحية على ٩٢,٤ مليون شخص تقريباً، والبطاقات الذكية على قرابة ١٩,٧ مليون طفل في سن الدراسة. وتشمل الخدمات التي توفرها هذه البطاقات خدمات برامج التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية المتاحة للملايين من الإندونيسيين، بجانب عدد من الفوائد الأخرى التي يحصل عليها حاملو هذه البطاقات، بما في ذلك خدمات التأمين الصحي والتعليم لمدة ١٢ عاماً بالجان<sup>(٤٥)</sup>.

١٥٨- وبالإضافة إلى برنامج الحماية الاجتماعية، خصصت الحكومة أيضاً، منذ عام ٢٠١٥، حوالي ١,٦ مليون دولار في هيئة إعانة مالية لتوفير الأرز لـ ١٥,٥ مليون أسرة معيشية فقيرة. واستشرافاً للمستقبل، أصدر الرئيس أمراً بدمج جميع برامج المساعدة الاجتماعية في بطاقة رقمية واحدة (الانتقال من التعامل بالنقد إلى التعامل بالبطاقات) لضمان وصول المساعدة إلى هدفها مباشرة. وبدأت الدراسة التجريبية لهذا المشروع في عام ٢٠١٦<sup>(٤٦)</sup>.

١٥٩- ولضمان وصول المواطنين إلى المرافق والخدمات الصحية، بدأت الحكومة، في عام ٢٠١٤، تنفيذ نظام التأمين الصحي الوطني الذي سيشمل جميع المواطنين الإندونيسيين بحلول ٢٠١٩. ويغطي هذا البرنامج حالياً أكثر من ١٧١,٨ مليون شخص، أو أكثر من ٦٧ في المائة من مجموع السكان، ويتيح إمكانية الحصول على الخدمات الصحية في جميع المستشفيات العامة. وتعكف الحكومة حالياً على توسيع نطاق التعاون ليشمل المستشفيات الخاصة، التي شارك عدد منها في هذا المشروع.

١٦٠- ولا تزال إندونيسيا تتصدى للتحديات التي تواجه تنفيذ هذا المشروع الذي سيغطي أكثر من ٢٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء الأرخيبيل الإندونيسي.

١٦١- وتشمل هذه الجهود: أولاً، ضمان توافر الخدمات ومرافق الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة، ولا سيما في قرى المناطق المتخلفة والقصية والحدودية. ثانياً، تدعيم النظام الصحي وتحسين قدرات العاملين في المجال الطبي في جميع أنحاء البلد. ثالثاً، تعزيز توافر العاملين في المجال الطبي وتوزيعهم بالتساوي. ولهذا، استُقدم أكثر من ٨٠٠ فرد من العاملين في مجال الخدمات الطبية، وجرى توزيعهم بحيث لا يقل عدد العاملين في كل مركز صحي عن خمسة أفراد. وارتفع عدد المستشفيات التي تضم أكثر من ٧ من أخصائيين طبيين في المقاطعات/المناطق الإدارية من نسبة ٣٥ في المائة من مجموع عدد المستشفيات في عام ٢٠١٥ إلى قرابة ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد زدنا أيضاً عدد مراكز الرعاية الصحية من ١١٧٩ في عام ٢٠١٥ إلى ١٢٥٦ في عام ٢٠١٦.

١٦٢- وتواصل إندونيسيا توفير خدمات التعليم للجميع وكفالة حصولهم عليها والتصدي لتحديات ذلك العمل.

١٦٣- وتشمل التدابير المتخذة: أولاً، كفالة وجود الهياكل الأساسية التعليمية في المناطق الريفية والمناطق النائية في جميع أنحاء الأرخيبيل ضمان فرص الوصول إليها، علاوة على ضمان توافر الخدمات بتكلفة ميسورة. وتعهدت الحكومة بتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية التعليمية وتحسين نوعيتها. وعلى سبيل المثال، اعتمدت إندونيسيا، اعتباراً من عام ٢٠١٤، زيادة في مخصصات الميزانية لتشييد مبانٍ مدرسية جديدة. وفي عام ٢٠١٦، بدأت إندونيسيا

إعادة تأهيل ٦٣٣ ١١ قاعة دراسة وتشيد ٧٢٦ مبنى مدرسياً جديداً تضم أكثر من ١٤ ٠٠٠ قاعة جديدة.

١٦٤- وبدأ تنفيذ برنامج "المدارس في الطليعة" في المناطق المتخلفة والقصيّة والحدودية، وتوجد حالياً ١١٤ مدرسة في موقع الصدارة، في ٣١ محافظة.

١٦٥- وتخصص إندونيسيا نسبة ٢٠ في المائة من الميزانيتين الحكومية والإقليمية للتعليم في البلد. وقد التزمت وزارة التعليم والثقافة بزيادة موارد الميزانية، بما في ذلك تخصيص حوالي ٨٤٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ نظام البطاقة الذكية.

١٦٦- وأدخل منذ عام ٢٠١٣، نظام التعليم الإلزامي لمدة ١٢ سنة، باعتباره أفضل من نظام السنوات التسع الإلزامي والمجاني السابق. وتشمل أحدث مبادرة، أي برنامج "التعليم الثانوي الشامل للجميع"، مدارس المرحلة الثانوية العليا والمدارس العالية (المدارس الإسلامية الثانوية) ومدارس التعليم المهني الثانوية. وقد صمم هذا البرنامج بهدف توسيع فرص حصول مواطني إندونيسيا على تعليم ثانوي ذي نوعية جيدة. وتيسر الحكومة تنفيذ البرنامج الذي وتشترك في تمويله الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمجتمعات. ويتوقع أن تتسارع الزيادة في إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية العليا من ٧٨,٧ في المائة إلى قرابة ٩٧ في المائة، بحلول عام ٢٠٢٠، نتيجة لهذا.

١٦٧- وكلف دعم تنفيذ هذا البرنامج، منذ تموز/يوليه ٢٠١٣، مبلغ ١٠٣ دولارات سنوياً على كل طالب، في هيئة معونة للمدارس المعنية بنوعيتها العام والخاص. وخُصص في إطار مشروع معونة الطلاب الفقراء أيضاً مبلغ إضافي قدره ١٠٣ دولارات في السنة لكل طالب من طلاب المدارس الثانوية الآتين من أسر فقيرة وعددهم ١,٧ مليون طالب.

١٦٨- وحددت إندونيسيا، من خلال برنامج البطاقة الذكية، أهدافها لعام ٢٠١٩، التي تتمثل، ضمن أهداف أخرى في زيادة عدد المدارس الثانوية العليا من ٣٨٩ ١٢ إلى ٣١١ ١٤ مدرسة، ورفع نسبة الطلاب إلى المدارس من ٣٦١:١ إلى ٣٨٦:١. وحددت إندونيسيا هدفاً آخر يتمثل في الوصول بنسبة التحاق الطلاب بالمدارس الثانوية المهنية إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، ووصول نسبة المدارس المهنية إلى المدارس العادية إلى ٧٠:٣٠ بحلول ٢٠٢٥. وتشمل أهداف إندونيسيا أيضاً تحسين نسبة الطلاب إلى المدرسين تدريجياً من ١:١٥ في عام ٢٠١٤ إلى ١:١٠ في عام ٢٠١٩.

١٦٩- ثانياً، لضمان توافر المدرسين المؤهلين ومعالجة مسألة التفاوت في توزيعهم، عملت وزارة التعليم والثقافة في تعاون وثيق مع الحكومات المحلية على مستوى كل من المحافظات والبلديات من أجل تحسين توزيع المدرسين، وبخاصة في المناطق المتخلفة والقصيّة والحدودية. ويقبل برنامج التوظيف في كل عام ٣ آلاف فرد من خريجي الجامعات من أجل توزيعهم على ٩٨ مقاطعة/بلدية في أكثر من ٢٨ محافظة. وارتفع عدد المدرسين الذين يلتحقون بالعمل في هذه المناطق من ٨٠٠ مدرس تقريباً في عام ٢٠١٥ إلى ٧ آلاف في عام ٢٠١٦.

١٧٠- ولأغراض مواصلة إثراء معارف ومهارات الناشئين تعكف الحكومة حالياً على إنشاء شبكة من المؤسسات بالاستناد إلى الكليات الأهلية. وتتطلع إندونيسيا إلى تشيد ٥٠٠ كلية

أهلية بحلول عام ٢٠١٨. ويتركز اهتمام هذه الكليات على التدريب من أجل شغل وظائف في قطاع الصناعات التحويلية ومجال التمريض وتكنولوجيا الميكنة، وغيرها من المهن.

١٧١- ولكي تطور إندونيسيا برامج التدريب المهني، عمدت إلى تشييد ٢١٣ مبنى مدرسياً جديداً، و٤٣٨ ٥ قاعة دراسة جديدة، بجانب ترميم ٩٩٩ قاعة قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، وُقِّرت ٣٣٣ ١ مختبراً و٣٦٣ مكتبة لمؤسسات التعليم المهني. وعلاوة على ذلك، شيدت ٤٣ مدرسة مهنية في المناطق المتخلفة والقصية والحدودية في بابوا.

١٧٢- وطبقت إندونيسيا أيضاً نظام التعليم الشامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وبدأ تنفيذ المشاريع التجريبية لهذا النظام التعليمي في تسع محافظات، في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٦، كانت هناك ٢٣ ١٩٥ مدرسة ابتدائية؛ و ٦٦٠ ٥ مدرسة متوسطة؛ و ٤٦٠ ١ مدرسة ثانوية أكاديمية و ٤٠٥ ١ مدارس ثانوية مهنية، في البلد.

١٧٣- وفي ما يختص بالتوصية المتعلقة بالصحة الإنجابية الأسرية والمناهج في المؤسسات التعليمية، أدخلت إندونيسيا هذا الموضوع في المناهج الدراسية على الصعيد الوطني. ويشمل النموذج تدابير وقائية لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية عن طريق الاتصال الجنسي. وروعت في تطبيق هذا المنهج عوامل السن المناسبة والقيم المحلية والحكمة.

١٧٤- وفيما يتعلق باستمرار التعليم للطالبات الحوامل، لا يجوز من الناحية القانونية تمييزهن عن الطلاب الآخرين. وأدخلت الحكومة أيضاً حرمة "ABC"، وهي برنامج بديل يعادل النظام الرسمي للدراسة ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، للطالبات الحوامل اللاتي يختزن عدم مواصلة الدراسة في قطاع التعليم الرسمي. وتعرب إندونيسيا عن التزامها بمواصلة الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن أهمية مواصلة التعليم للطالبات الحوامل، ولا سيما على المستويات دون الوطنية.

## رابعاً - خاتمة

١٧٥- يدل التقدم الذي جرى توضيحه في هذا التقرير على التزام حكومة إندونيسيا القوي، في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في البلد، بغية تسريع الجهود الرامية إلى كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان في إندونيسيا، بطرائق تشمل تحسين تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وفقاً للدستور الوطني والمعايير الدولية.

١٧٦- وتظل مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن الأولويات في إندونيسيا. وبالرغم من التقدم المحرز وتكثيف الجهود، لا تزال هناك تحديات وقيود يتعين التصدي لها باستمرار.

١٧٧- ونظراً إلى اتساع رقعة إندونيسيا الجغرافية وتركيبها الديمغرافية الفريدة، وتنوع ثقافتها ولغاتها المحلية والإثنية، علاوة على سياساتها اللامركزية ونظام الحكم الذاتي الإقليمي، يتطلب تنفيذ معايير حقوق الإنسان العالمية فيها اتخاذ تدابير خاصة وإيلاء اعتبار خاص للسياق المحلي.

١٧٨- وتظل إندونيسيا على التزامها المستمر بضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع في البلد، بوسائل تشمل تحسين تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

## Notes

- <sup>1</sup> In this report, recommendations that Indonesia supported are clustered into 13 thematic areas.
- <sup>2</sup> Recommendations reference: 108.1–25; 108.71; 109.1–2; 109.8.
- <sup>3</sup> Some of the recent incorporation includes Law No.35/2014 on Child Protection and Ministry of Labor Regulation No. 2/2015 on Protection of Domestic Workers.
- <sup>4</sup> These include Law No. 6/2014 on Village, Law No. 23/2014 on Local Government, Law No. 31/2014 on Victims and Witness Protection, Law No. 18/2014 on Mental Health, Law No. 8/2016 on Persons with Disabilities and Regulation of Minister of Education and Culture No. 82/2015 on Violence against children in schools.
- <sup>5</sup> Recommendations references: 108.55; 108.56–57.
- <sup>6</sup> Indonesia invites Special Procedure Mandate Holders for country visits on the basis of its priority and needs for the promotion and protection of human rights. To this date, we have received 13 visits of 12 UN Special Procedure Mandate Holders.
- <sup>7</sup> Recommendations references: 108.32–50; 108.71; 108.84–87.
- <sup>8</sup> Nawacita contains 9 government priorities for 2015–2019 which include (1) protection of Indonesian citizens; (2) good governance; (3) development of Indonesia’s peripheries; (4) eradication of corruption; (5) improvement of the quality of life of the people; (6) improvement in productivity and global competitiveness; (7) economic independence; (8) mental revolution; (9) strengthening of Indonesia’s unity in diversity.
- <sup>9</sup> The Joint Secretariat consists of institutions that include State Secretariat, Ministry of Law and Human Rights, Ministry of Social Affairs, Ministry of Home Affairs, Ministry of National Development Planning and Ministry of Foreign Affairs.
- <sup>10</sup> One of the recommendations from this study is the need for institutional strengthening that is measurable through clear blueprint of policy which is supported by a transparent and accountable planning and budgeting.
- <sup>11</sup> In Indonesia, National Human Rights Institutions consist of the National Commission on Human Rights, the National Commission on Violence against Women and the National Commission on Child Protection, as well as the Ombudsman of the Republic of Indonesia (ORI) and the Victim and Witness Protection Agency (LPSK).
- <sup>12</sup> Recommendations references: 108.51–54.
- <sup>13</sup> Some of our partners from civil societies include Migrant Care for migrant workers issues, Tifa Foundation for human rights defenders issues, Human Rights Working Group and International Global Compact Network and Institute for Policy Research and Advocacy for business and human rights, Centre for Detention Studies for monitoring standard facilities in correctional services, International Criminal Justice Reform for implementation of human rights instruments, International NGO Forum on Indonesian Development for human right cities, as well as the Association of Women with Disabilities and the Association of Persons with Disabilities for the rights of PwDs.
- <sup>14</sup> Recommendations references: 108.58–61; 108.64–67; 108.72–73; 108.121–123; 108.135; 109.27; 108.62–63; 108.74–75; 108.82; 108.93; 109.28–29; 108.134–136.
- <sup>15</sup> Currently, at the national level the normative framework for the protection of women with disabilities include Law No. 23/2004 on Elimination of Domestic Violence and the Ministry of Women Empowerment and Child Protection Regulation No. 7/2012 on the Standard of Procedure for Centre for Consultation and Information for Women with Disabilities.
- <sup>16</sup> Recents laws include Law No. 23/2014 on Local Government; Law No. 6/2014 on Village; Presidential Decree No. 186/2014 on Social Empowerment of “Komunitas Adat Terpencil/ remote “masyarakat hukum adat”; as well as the Minister of Home Affairs Decree No. 52/2014 on the Guidelines of the Recognition and Protection of “masyarakat hukum adat”.
- <sup>17</sup> Through this program, each family is given housing, access to social services and a start-up package for their livelihood.
- <sup>18</sup> Land disputes involving MHA are handled by the Public Complaint Services of the Ministry of Law and Human Rights, the National Land Agency and the National Commission on Human Rights. MoLHR followed up 99 reported cases of land dispute in 2012 and 15 cases in 2013, while the National Land Agency handled 9 cases through mediation and 4 cases through the State Administrative Courts in the period of 2010–2013.
- <sup>19</sup> Recommendations references: 108.137–138; 109.8.
- <sup>20</sup> According to the National Agency for the Placement and Protection of Indonesian Migrant Workers, currently there are more than 4.5 million Indonesians working in the informal sector abroad.
- <sup>21</sup> To this date, the Government has terminated the license of 130 Agencies who have been proven of violating the recruitment and placement procedures and their misconducts have been made publicly known.
- <sup>22</sup> The CSU provide an integrated service that covers 24 hours hotline service, consular services, legal assistance, education and trainings, shelters, and health services.
- <sup>23</sup> “Safe Travel” is a mobile application for Indonesians traveling abroad either on temporary or permanent basis. The application is expected to accommodate various segments in order to provide protection and services to Indonesian citizens abroad. In the near future, this application will be connected with the database of citizens living abroad and in e-shelters.
- <sup>24</sup> NMTDP 2015-2019 three strategies to accelerate poverty alleviation include pilot projects to

- empower returning migrant workers with new job skills and entrepreneurship trainings to create small businesses based on local economic commodities.
- <sup>25</sup> Recommendations references: 108.76–81; 108.83.
- <sup>26</sup> Bali process is the largest regional multi-stakeholders consultation involving sending, transit, and receiving countries. Deliberation in this process is beneficial for relevant officials on the ground.
- <sup>27</sup> Recommendations references: 108.68; 108.97–112; 108.139; 108.144.
- <sup>28</sup> Law No. 23/2014 on Local Government stipulates an establishment of a new by-laws review mechanism to ensure coherence at all levels.
- <sup>29</sup> The Purwakarta regional administration in West Java, through Regent Circular No. 450/2621/Kesra implements policy that guarantees the freedom of local residents to express their religious beliefs and promote tolerance.
- <sup>30</sup> Recommendations references: 108.70; 108.85; 108.88–92; 108.94; 108.96.
- <sup>31</sup> For the period of 2014–2015, a total of 47 Open Government Indonesia action plans were agreed and implemented. The action plans identified four groups of commitments designed to increase the quality of transparency, public participation and public services.
- <sup>32</sup> The Team consists of different community representatives, including members of NHRI, human rights activists, legal experts, and representatives of Papua. Representatives from neighboring countries including from Fiji, Papua New Guinea and Solomon Islands were invited to become observers so that they can monitor the process. The National Commission on Human Rights has also formed a special team to support the work of their representatives in the Team.
- <sup>33</sup> Including among others, the Regulation of the National Commander of the Armed Forces No. 73/IX/2010 on anti-torture and other cruel treatments and the Regulation of the National Police Chief No. 8/2009 on the human rights principles and norms in the conduct for the law enforcement officials.
- <sup>34</sup> Established through the signing of MoU involving five NHRI (the National Commission on Human Rights, the National Commission on Violence against Women, the Indonesian Child Protection Commission, the Ombudsman of the Republic of Indonesia and the Victim and Witness Protection Agency).
- <sup>35</sup> For example, in 2012, the Commission received 476 complaints in which 46 complaints concerning allegation of acts of violence by police officers.
- <sup>36</sup> Recommendations references: 108.26–31; 108.69; 108.85.
- <sup>37</sup> 108.115; 108.117–119.
- <sup>38</sup> Such as Article 28 of the Constitution and Article 100 of Law No.39/1999 on inclusive participation for the protection, promotion and fulfilment of human rights, as well as Law No. 31/2004 on witness and victims protection and Law No. 16/2011 on legal assistance.
- <sup>39</sup> Recommendations references: 108.113; 108.116.
- <sup>40</sup> The changes to the Law include: (i) An expanded definition of defamation and libel, contained in article 27(3). Those convicted of defamation might now be sentenced to up to six years of imprisonment, an increase over the previous maximum of four years, in addition to up to Rp750 million in fines (about US\$57,000). That highest possible fine represents a reduction from the previous ceiling of Rp1 billion; (ii) Supporting violent actions as stipulated in article 29 of the Law is now punishable with a maximum term of imprisonment of four years, with the same possible fine; this also represents a reduction in the most severe possible sentence from the previous 12 years in prison and up to Rp2 billion in fines; (iii) Article 26, which states that “[e]very electronic system organizer is required to delete electronic information deemed no longer relevant by someone who requests the deletion based on a court ruling; and (iv) Article 40, which allows government officials to prevent the dissemination of information with prohibited content.
- <sup>41</sup> Recommendation No. 109.30.
- <sup>42</sup> Recommendations references: 108.120; 108.122; 108.124–133; 108.141–144.
- <sup>43</sup> Based on BPS Susenas Survey (March 2016). This number represents around 10.86% of the total population of Indonesia.
- <sup>44</sup> Nawacita’s poverty strategy is supported also by NMTDP 2015-2019’s national strategy to accelerate poverty reduction and decreasing inequality, which are: (1) strengthening a comprehensive social protection programs; (2) improving access and quality of basic services for the poor and vulnerable; (3) developing sustainable livelihood programs.
- <sup>45</sup> The Government has also provided 6 million families covered nationally with conditional cash transfer program focused on improving the quality of health and education for the poorest families. Since 2016, the Government has also expanded the program to not only cover poor family with pregnant mother, under-five and school-aged children, but also households that have elderly and persons with disability.
- <sup>46</sup> The Presidential Regulation on non-cash social transfer program will start to be implemented in selected cities in 2017 and will be expanded gradually to other cities and rural areas in 2018.